اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (44) سبتمبـــر 2025م | السنة الرابعة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

الإجـراءات الإقتصادية:
هل تحسن سعر الصرف خطوة جادة نحو "إصلاح أشمل"؟

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقـم (164) الصادر مـن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمـل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عـــدن - اليـــمـن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

- "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها الاجتماعي والسياسي" في حلقة نقاش نظمتها الرابطة الاقتصادية ومركز مداد حضرموت..... ◄ 11

تطورات اقتصادية

- بيان صحفي للبنك المركزي - عدن حول التطورات الأخيرة في أسعار الصرف..... ◄ 17
- من الإصلاح إلى الاستقرار: وزارة الصناعة والتجارة تقود معركة ضبط الأسعار وحماية القطاع الخاص - سالم سلمان الوالي..... ◄ 18
- الإصلاح الإداري.. بوابة الإنجاز الاقتصادي في الجنوب - د. جلال حاتم..... ◄ 20
- آثار المتاجرة بالقات على سعر الصرف في اليمن - د/ محمد قحطان..... ◄ 25
- حرب أم إصلاح؟ (الإصلاحات الاقتصادية، استراتيجية للحكومة ام ضربة حظ) -د. أحمد مبارك بشير..... ◄ 27
- نظرة تحليلية حول تعافي الريال اليمني وارتباطها بأسعار السلع والخدمات - د. محمد الكسادي..... ◄ 32
- دور جمعية حماية المستهلك في حماية المستهلك - د. عيسى الاحمدي..... ◄ 43

أسعار الصرف

- تحليل أسعار الصرف لشهر أغسطس ◄ 13

- تحليل أسعار السلع لشهر أغسطس ◄ 45

مقالات اقتصادية

- أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنوك اليمنية - أ. عارف حنش ◄ 49
- القطاع الخاص: شريك أساسي في الاستقرار والتنمية - كارم السراري ◄ 51
- أثر الإصلاحات الاقتصادية على القطاعات البنكية في المحافظات المحررة..... - عبدالله عبدالرحمن طه ◄ 52
- القوة الشرائية بدلاً من خفض سعر الصرف (كيف يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال إدارة سعر الصرف) - أمير ردفان ◄ 55
- التوصيات الاستراتيجية لتحقيق التعافي والنمو الاقتصادي في اليمن..... - د. عيسى أبو حليقة ◄ 57
- الأزمات والواقع ... ملامح المشهد الاقتصادي في اليمن - نبيل حسن الفقيه ◄ 60

الاقتصاد والناس

- **الإنسان: محور وهدف الإصلاحات الاقتصادية في اليمن** - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... < 66

هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

القطاع الخاص: شريك التنمية وصمام الأمان الاقتصادي

■ أبوبكر باعبيد
رئيس الغرفة التجارية والصناعية عدن

■ في ظل التحولات الاقتصادية الجارية التي تشهدها بلادنا، والتي تهدف إلى إرساء دعائم استقرار مالي واقتصادي، يبرز دور القطاع الخاص ليس كمجرد شاهد أو متلقٍ، بل كفاعل رئيسي وشريك استراتيجي في عملية البناء والتنمية

فالدستور اليمني كفل وقدس حرية النشاط الاقتصادي الخاص، وجعله ركيزة أساسية لازدهار المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن تمكين هذا القطاع وحمايته وخلق بيئة استثمارية محفزة وجاذبة هو الطريق الوحيد لتحقيق طموحاتنا في اقتصاد قوي ومستدام

إن النشاط الاقتصادي الخاص هو نشاط مدني بحت، يجب أن يُترك لينمو بعيداً عن المماحكات السياسية والانقسامات المناطقية والعصبيات الضيقة. فالحملات غير المنطقية، مثل التعدي على المطاعم السياحية أو إغلاق المحلات وسجن التجار من قبل جهات غير مخولة، هي إجراءات مشوهة تهدد سمعة بلدنا وتطرد الاستثمار، ولا تخلق حلاً للأزمات بقدر ما تصنع أزمات جديدة

إن دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وخلق فرص العمل والحد من البطالة والفقر هو دور محوري لا غنى عنه. ولكي نستفيد من هذا الدور بالكامل، يجب على الحكومة أن تتعامل معه كشريك، وليس كطرف مضاد. فمبدأ "أن يحصل القطاع الخاص على ما يريد لتحصل الحكومة على ما تريد" هو مبدأ تكاملي تتحقق من خلاله مصلحة الجميع: الحكومة، المواطن، والمستثمر

وفي إطار الإصلاحات الجارية، وخاصة ما يتعلق باستقرار سعر الصرف، يجب أن ننظر إلى هذه القضية بنظرة شمولية واقعية. فسعر الصرف هو أحد مكونات الكلفة وليس كلها. إن تحسن قيمة الريال، رغم أهميته، لا يعني بالضرورة انخفاض الأسعار بنفس النسبة، فهناك تكاليف باهظة أخرى تثقل كاهل السلع، مثل تكاليف الشحن والنقل والتأمين والجمارك، ناهيك عن الضرائب والجبايات غير المبررة والعمالة والإيجارات. لذا، فإن التأثير الإيجابي لتحسن سعر الصرف على الأسعار سيكون محدوداً في ظل ارتفاع التكاليف الاخرى في ظروف الازمة السياسية والاقتصادية الحادة التي تمر بها بلادنا

كما أننا نؤكد على أن تشجيع المنافسة الشريفة في النشاط الاقتصادي هو عنصر أساسي للابتكار وتحسين جودة الخدمات وجذب الاستثمار الأجنبي. فبيئة المنافسة هي التي تخلق رواد أعمال قادرين على النمو والتطور، محلياً وعالمياً

وفي الختام، فإننا في القطاع الخاص نقف مع الحكومة في تطبيق إصلاحات شاملة حقيقية، نستفيد منها جميعاً دون إضرار بأي طرف. ندعو إلى حوار بناء قائم على الثقة والشفافية، يعيد تعريف العلاقة بين القطاعين العام والخاص على أساس الشراكة، لخدمة المواطن وبناء اقتصاد وطني مزدهر

مـــن نحـــــن؟

نبـــذة عـــــن التأسيس:

تأسســت مجموعــة رابطــة الاقتصاديــن علــى تطبيق الواتســاب من قبل د. حســين الملعسي رئيس قســم الاقتصاد الدولي فــي كلية الاقتصــاد والعلوم السياســية/ جامعــة عــدن، حيــث لقــت الفكــرة استحســانا لدى المؤسســون الأوائل الذين انضموا إلــى المجموعــة مــن الأكاديميين ورجــال المال والأعمال والإعلاميين والمســؤولين التنفيذيين، والذيــن بمجموعهــم شــكلوا النــواة الأولــى لرابطــة الاقتصاديين.

وفــي تاريــخ 7 مــارس عــام 2022 تــم تأســيس مؤسســة الرابطــة الاقتصاديــة كمؤسســة رســمية تعمــل وفقــاً لتصريح مزاولة النشــاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشــؤون الاجتماعيــة والعمل

الرسالة:

تســعى الرابطــة أن تكــون منبــرًا اقتصاديًــا لكل المهتميــن في الشــأن الاقتصادي، في إطار شــراكة تســعى إلى معافــاة الاقتصــاد، وتقديــم مقترحات بالحــلول والمعــالجات للمشكــلات الاقتصــادية، كإسهام في تحقيق النمــو الاقتصــادي، وتحسين بيئــة الأعمال علــى طريق النمو المســتدام

الرؤيــة:

خلق شــراكة مجتمعيــة رائدة، والعمــل الجماعي لإيجــاد حلــول مبتكــرة للمشــكــلات الاقتصاديــة، ووضــع أســس علميــة للشــراكة بيــن الدولــة والقطــاع الخــاص؛ لتحقيق شــــــروط معقولة لمعافــاة الاقتصــــــــاد

القيــم:

يحكم عمل المؤسســـــة منظومة من القيـــــم والتي تتجســـــــد فـــي المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبـــــــادرة والعمل الجماعـــــــي

الأهـــداف:

- تشــجيع قيام شــراكة مجتمعية تســهم فــي إعادة بنــاء الاقتصــاد الوطنــي من أجــل الاســتفادة من كل الطاقــات المتاحة فــي المجتمع
- المســاهمة فــي دراســة المشــكلات الاقتصاديــة وتقدم حلول ومعالجات تســاعد في خلــق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المســاهمة فــي تنفيذ المشــروعات التــي تتبناها المنظمــات الدوليــة في مجــال التنميــة المجتمعية
- إعــداد الدراســات والبحــوث الاقتصاديــة بما فيه خدمة رجــال الأعمــال وتنمية اقتصــاد البلاد.
- تبنــي عقــد الــورش والنــدوات والمؤتمــرات المتخصصــة فــي مجــالات الاقتصــاد والتنميــة
- العمــل على إصــدار دورية خاصة للرابطة تنشــر فيهــا نتاج الحلقــات النقاشــية والــورش والمؤتمرات المتخصصة وإشــهار التجارب الناجحــة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشــية عبــر مجموعــة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشــاكل الاقتصادية الراهنة والخــروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسســة
- تنشــيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العــام وتطور علاقــات مع منظمــات المجتمــع المدني المناظــرة محلية ودولية
- الســعي للإســهام الفعــال مــع الجهات الرســمية لوضــع السياســات والأجــراءات والقوانيــن المنظمة للنشــاط الاقتصادي في البلاد بما يســاعد على تحســين بيئــة الأعمال
- تقديــم الإستشــارات الاقتصادية لأعضــاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشــاء منصــات إلكترونيــة للرابطة تعكــس رؤيتها ورســالتها وأهدافها وأنشــطتها المختلفة

- تنشــيط الحوارمع المهتمين في الشــأن الاقتصادي العام وتطوير علاقــات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO
السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة
السمو
ALSMO
شركة طيبات عدن التجارية
عدن - شارع التسعين- جولة القطيبي
TaibaAdenTrading
taibataden94
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي:

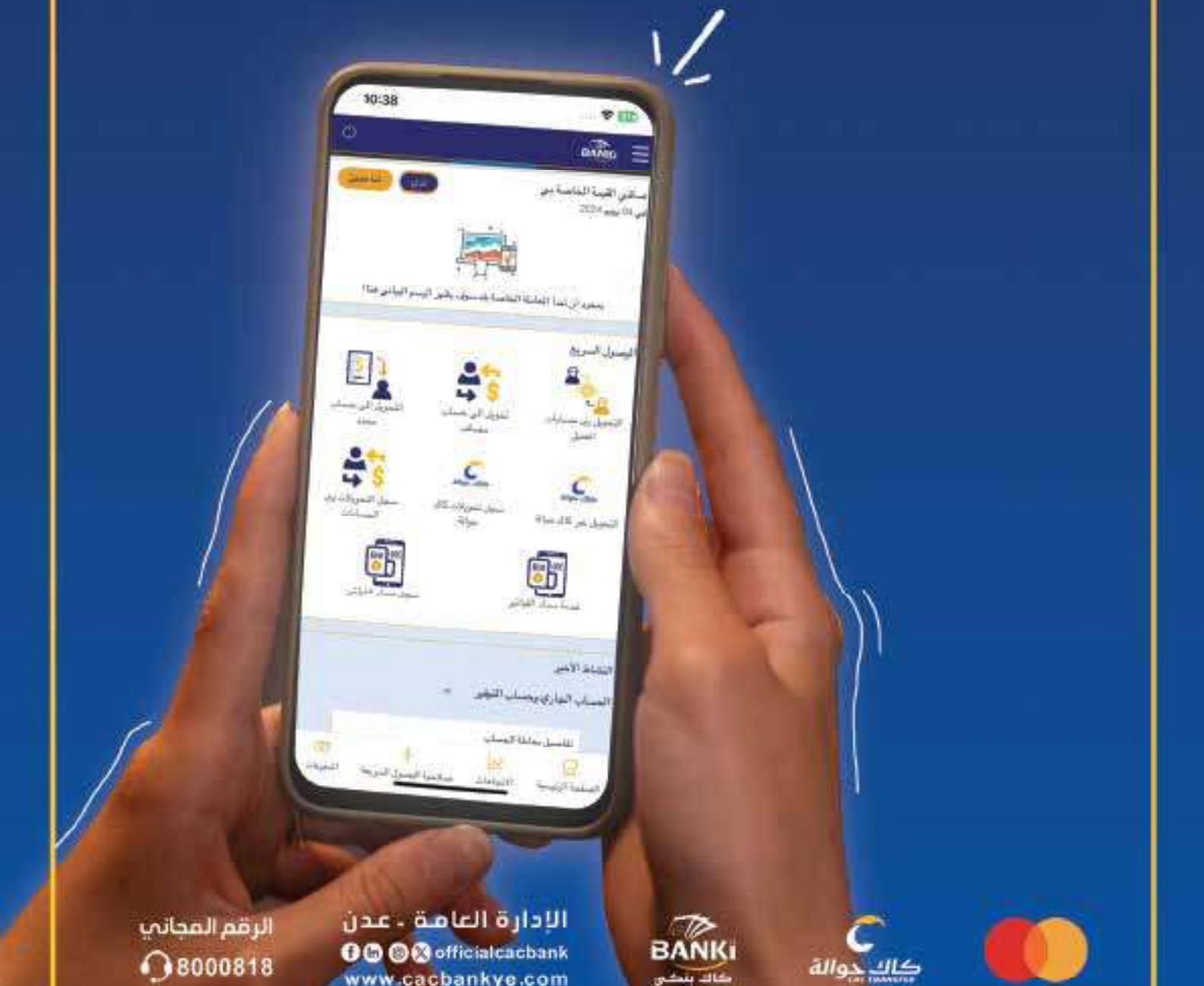

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

"الإصلاحات الاقتصادية وأثرها الاجتماعي والسياسي"
في حلقة نقاشية نظمتها مؤسسة الرابطة الاقتصادية ومركز مـــداد حضرموت

نظم مركز مداد للبحوث والدراسات الاستراتيجية / حضرموت ومؤسسة الرابطة الاقتصادية حلقة نقاشية بعنوان الإصلاحات الاقتصادية وأثرها الاجتماعي والسياسي، وذلك عبر منصة تويتر يوم الاح 31 أغسطس بمشاركة نخبة من الباحثين الاقتصاديين

قدمت المداخلات في الورشة من قبل أستاذ مشارك سامي محمد قاسم نعمان رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن ومدير الأنشطة بالرابطة الاقتصادية، والأستاذ مشارك محمد صالح الكسادي رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية العلوم الإدارية بجامعة حضرموت والدكتور رمزي بن عبد الله حسان أستاذ الاقتصاد والتمويل المساعد، بالإضافة للدكتورة بثينة عبد الله إسماعيل السقاف عميد كلية العلوم المالية والإدارية بجامعة لحج عضو الهيئة التأسيسية للرابطة الاقتصادية

وقد تناولت الحلقة النقاشية المحاور التالية:

1- الابعاد السياسية للإصلاحات الاقتصادية وتأثير البيئة السياسية على نجاح أو فشل الإصلاحات الاقتصادية

2- الإطار العام للإصلاحات الاقتصادية وملامحها وأهدافها ووسائل تنفيذها

3- الاثار الاجتماعية المتوقعة للإصلاحات الاقتصادية في مجالي الأسعار والخدمات

4- حلول مقترحة تساعد متخذي القرار لنجاح الإصلاحات الاقتصادية

وقد ادارت الجلسة الأستاذة ولاء محمد دينيش مدير عام إذاعة خيمة المجتمعية، وقد خرجت النقاشات التي تمت بمجموعة من التوصيات كانت كالتالي:

◄ أولًا: القطاع المصرفي والنقدي

1. إعادة بناء الثقة بين المواطنين والبنوك: نقل الودائع من الصرافات إلى البنوك وضمان الودائع عبر مؤسسة ضمان الودائع

2. تفعيل السياسة النقدية لضبط السوق: استقرار سعر الصرف والفائدة، واستخدام أدوات الدين (سندات/سكوك) لدعم التمويل والاستثمار

3. تنظيم شركات الصرافة وتجميد الحسابات غير النظامية لمنع المضاربة وحماية المواطنين

◄ ثانيًا: الإصلاحات الاقتصادية

1. تقليل الاعتماد على المعونات الخارجية تدريجيًا، وتعزيز الموارد الوطنية: ضريبية، طبيعية (نفط، ذهب، معادن، سمك)، ومساهمات المغتربين

2. إعادة تفعيل المؤسسات الاقتصادية المتوقفة وزيادة الفرص الإنتاجية

3. دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

4. تطوير البنية التحتية المالية الرقمية وتشجيع المدفوعات الإلكترونية

◄ ثالثًا: الجانب الاجتماعي

1. معالجة الفقر والبطالة عبر دعم الأجور وتمويل المشاريع الإنتاجية لتوفير فرص عمل

2. تقليل الأثر السلبي للإصلاحات الاقتصادية عبر سياسات مستدامة لتحسين القوة الشرائية

3. إعادة تشغيل القطاع الزراعي والاقتصادي في المناطق الريفية لدعم سبل العيش

◄ رابعًا: الحكم والإدارة

1. تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد والموازنة العامة

2. إعادة هيكلة الجهاز الإداري والقضاء على الفساد

3. وضع آليات لمحاسبة المسؤولين وقياس الأداء الوظيفي

◄ خامسًا: التمويل

1. اعتماد استراتيجيات تمويلية مختلطة (منح مقابل نتائج) لدعم المشاريع الصغيرة

2. تشجيع المستثمرين على دخول السوق وتحفيز التمويل الأصغر

3. استغلال الموارد المستدامة (مثل تحويلات المغتربين) لدعم التنمية

◄ سادسًا: التوصيات السياسية

1. تعزيز الإرادة السياسية: اعتماد خطط إصلاحية واضحة ودعم القيادة لضمان استمرارية الإصلاحات

2. تحقيق التوازنات الداخلية: إشراك جميع القوى السياسية في صنع القرار وإدارة الصراعات لتجنب تحويل الإصلاحات إلى صراع على الموارد

3. تعزيز الشرعية السياسية: استعادة الثقة الشعبية عبر الشفافية ودفع الرواتب، وتوضيح أهداف الإصلاح للمواطنين

4. تطوير العلاقات الخارجية: الحفاظ على علاقات واسعة مع المانحين والمنظمات الاقتصادية لضمان التمويل طويل الأجل

5. ربط الإصلاحات بالاستقرار السياسي: وضع خطة اقتصادية واقعية تلبي احتياجات المواطنين، واختيار قيادات مناسبة لتنفيذ السياسات

6. مساءلة الأطراف المعوقة للإصلاحات: وضع آليات واضحة لمحاسبة أو تقييد أي طرف سياسي يعرقل الإصلاحات

تقرير أسعار

صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر أغسطس 2025

إعداد:
د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

اولًا: حركة أسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار لشهر أغسطس 2025م:

بعد أن عزّم البنك المركزي على تثبيت سعر الصرف و تجاوز بها 760 ريال يمني / الريال السعودي و2900 ريال يمني / الدولار، لوحظ استقرار سعر الصرف خلال شهر أغسطس من العام 2025م، بسعر صرف 428 ريال يمني مقابل الريال السعودي و 1637 ريال يمني مقابل الدولار، فقد استمر البنك المركزي بحملة الغاء التراخيص لعدد من الصرافات الذي تقوم بالتلاعب بالأسعار خلافًا عن السعر المحدد من قبل البنك المركزي، كما شدد على منع أي شركة او صرافة قبول او الاحتفاظ بأي أموال تخص أي من المؤسسات الحكومية والوحدات العامة، ويعد ذلك نشاطًا غير قانوني وخارجًا عن نطاق أعمال الصرافة المصرح بها. وفي حال وجود أي مبالغ تخص أي من الجهات الحكومية او الوحدات العامة لديهم يتوجب عليهم نقل هذه الأموال وايداعها فورًا في حسابات الجهات طرف البنك المركزي اليمني، وتزويد البنك المركزي عدن بالبيانات التفصيلية الخاصة بها خلال ثلاث أيام عمل تاريخية. وسيتم اتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق أي شركة أو منشأة صرافة يثبت عدم امتثالها لهذا التعميم

كما استمر البنك المركزي بعقد اجتماعه مع لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد الجديدة، وقام بإقرار دليل العمل والإجراءات لبدء أعمال الفريق التنفيذي في اللجنة، بما في ذلك إشعار الشركات التجارية والبنوك وشركات الصرافة بآلية التمويل واستقبال الطلبات والضوابط المنظمة لعمليات تمويل الاستيراد، وكذا الرفع لرئيس مجلس الوزراء بالسلع التي يتطلب وضع قيود على استيرادها، بحيث تبدأ لجنة الاستيراد ممارسة مهامها خلال الأسبوع الجاري

وقام بتعميم على كافة البنوك بوضع سقف أعلى لا يتجاوز 5000 دولار فقط، لتنفيذ الحوالات الشخصية وعمليات بيع العملة الأجنبية للأغراض الشخصية (مصاريف دراسية وعلاجية)، على أن يقوم كل بنك ببذل "العناية المهنية الواجبة" لضمان عدم تجزئة الحوالات أو تكرار عملية البيع وكذا استيفاء وثائق ومستندات الغرض من الحوالة

كما لوحظ التزام اغلب الصرافات بسعر الصرف المحدد من قبل البنك المركزي خلال الشهر باستثناء يومي 30 و 31 أغسطس من نفس العام قامت عدد من الصرافات بخفض من قيمة شراء العملة تنبؤا ببداء المرحلة الجديدة لعملية الإصلاحات المالية بخفض قيمة سعر بيع وشراء العملات الأجنبية مما سبب ارباك وخوف لعدد من الافراد الذين يمتلكون العملات الأجنبية وقاموا ببيعها بسعر صرف تراوحت بين 300 إلى 250 ريال يمني مقابل الريال السعودي وقام البنك المركزي بإصدار بيان مفاده البقاء على السعر المعلن من قبل البنك المركزي لأسعار الصرف عند 425 ريال عند الشراء و 428 ريال عند البيع للعملة بالريال السعودي، أن كل ما تم شراؤه من مبالغ من قبل البنوك وشركات الصرافة من العملات الأجنبية خلال اليومين الماضيين هي ملك للبنك المركزي واللجنة الوطنية للتنظيم وتمويل الواردات

كما كلف الإدارة التنفيذية باتخاذ مزيد من الإجراءات الصارمة بحق المخالفين من شركات ومنشآت الصرافة المتماهية مع قوى المضاربة الهادفة إلى العبث بالاستقرار والثبات لسعر الصرف العملة الوطنية الذي تحقق خلال الفترة الماضية وحتى الان

ثانيًا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

كم هو من الملاحظ استقرار وانخفاض حجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء وانخفاض معها وثيرة التحويل وتخفيف معاناة الافراد بمختلف المعاملات

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر أغسطس لعام 2025م

		أسعار السوق - محافظة عـدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء				حجم الفجوة بين محافظتي عدن وصنعاء	
		ريال سعودي		الـــدولار		ريال سعودي		الـــدولار		سعودي	دولار
		الشراء	البيع		البيع		البيع	شراء	بيع		
01	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	535	537	203.14	203.91
02	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	535	537	203.14	203.91
03	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
04	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
05	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
06	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
07	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
08	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
09	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
10	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
11	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
12	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
13	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
14	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
15	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
16	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
17	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
18	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
19	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
20	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
21	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
22	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
23	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
24	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
25	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
26	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
27	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
28	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
29	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
30	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91
31	أغسطس	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537	203.14	203.91

المصدر: twitter.com/Boqash.

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة آل الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

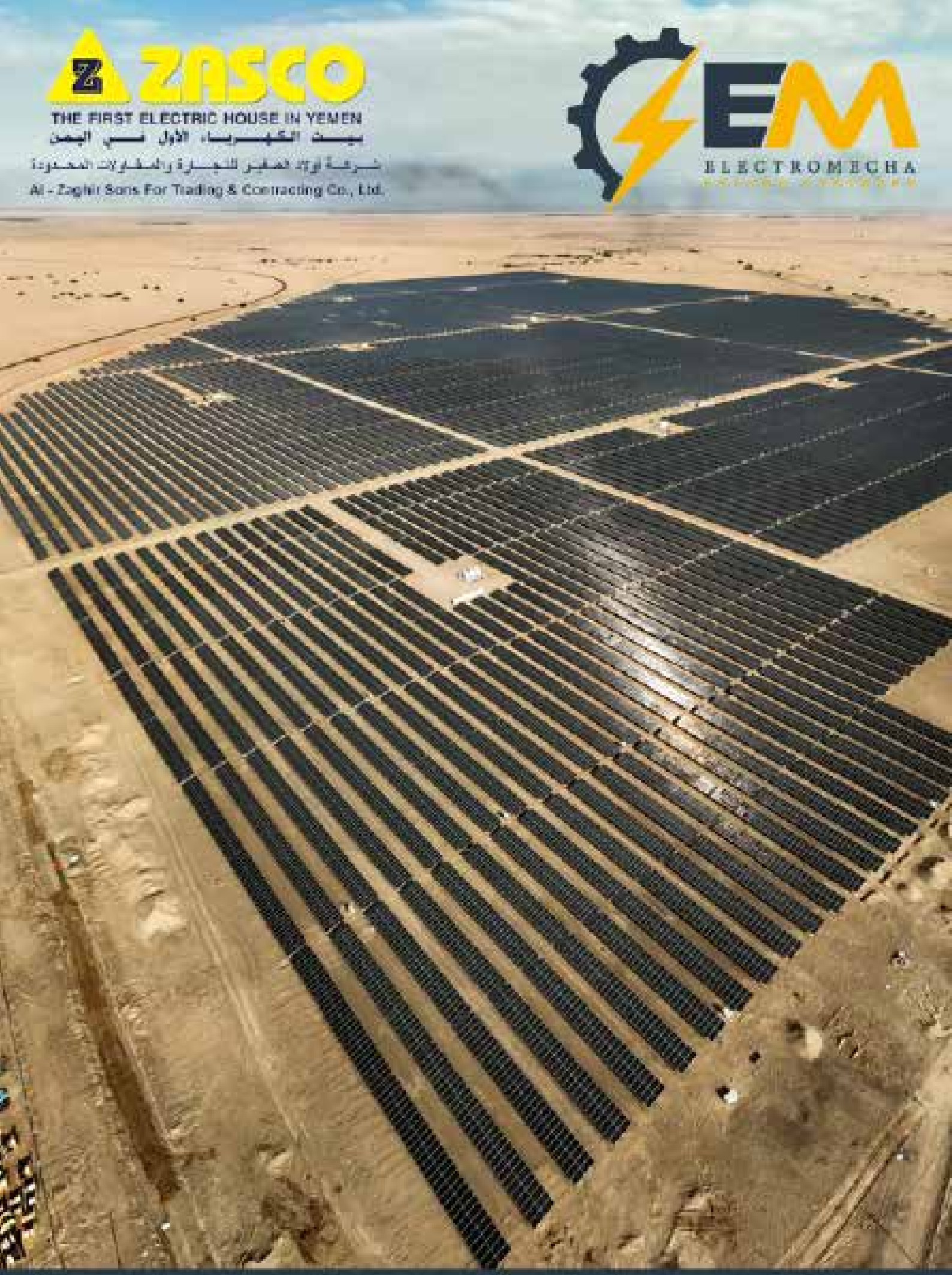

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات اقتصادية

البنك المركزي يعلق على التطورات الأخيـــرة في أسعار الصـــرف

عقد مجلس إدارة البنك المركزي اليمني مساء اليوم اجتماعه الدوري الخامس ضمن انعقاد الدورة الحالية للمجلس حيث وقف أمام العديد من القضايا الهامة والحيوية المدرجة في جدول أعماله ومن أهمها سير العمل في اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات والإنجازات المحققة خلال الفترة القصيرة من عمل اللجنة وعبر عن اعتزازه بما تحقق من إنجازات مثمناً جهود أعضاء اللجنة الفنية والفريق التنفيذي من كادر البنك والفريق المساند من الجهات الأخرى ذات العلاقة

كما وقف المجلس أمام التطورات الحالية في أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأخرى من ثبات وتحسن وأبدى ارتياحه للمكاسب التي حققتها العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى وهو ما يعكس نجاعة الإجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية بمساندة السلطات المعنية في الدولة والحكومة والثقة المتزايدة بالتوجهات لمعالجة الاختلالات بمنظومة الاقتصاد الكلي وكذلك بدعم الاشقاء والأصدقاء للجمهورية اليمنية للتغلب على الأوضاع الصعبة والاستثنائية التي تمر بها.

كما وقف المجلس مطولاً أمام التطورات الحالية في سعر صرف العملة وبعد نقاش مستفيض للمعطيات والتوقعات المستقبلية وحفاظاً على الاستقرار وعدم السماح بالعبث بالسوق من قبل قوى المضاربة التي فقدت مصالحها اتخذ القرارات التالية:

- الإبقاء على السعر المعلن من قبله لأسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي وكما هو معلن 425 للشراء و428 للبيع واعتماده للتعامل في كافة المعاملات وفقاً للضوابط المقرة والمعلنة للبنوك وشركات الصرافة واللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات وحتى إشعار آخر.

- كما قرر أن كل ما تم شراؤه من مبالغ من قبل البنوك وشركات الصرافة من العملات الأجنبية خلال اليومين الماضيين هي ملك للبنك المركزي واللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات وفقاً للآلية المقرة والمتفق عليها مع البنوك وشركات الصرافة منذ بدء عمل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات

- تكليف الإدارة التنفيذية باتخاذ مزيد من الاجراءات الصارمة بحق المخالفين من شركات ومنشآت الصرافة المتماهية مع قوى المضاربة الهادفة إلى العبث بالاستقرار والثبات لسعر صرف العملة الوطنية الذي تحقق خلال الفترة الماضية وحتى الان

هذا وسيبقى المجلس في حالة انعقاد دائم لمراقبة التطورات واتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات تمنع العبث وتحافظ على الاستقرار

والله الموفق

من الإصلاح إلى الاستقرار:
وزارة الصناعة والتجارة تقود معركة ضبط الأسعار وحماية القطاع الخاص

■ سالم سلمان الوالي
نائب وزير الصناعة والتجارة

يمر الاقتصاد اليمني بمرحلة حرجة تتداخل فيها الأزمات البنيوية مع آثار الحرب الاقتصادية التي تقودها الميليشيات الحوثية. وفي ظل هذه الظروف، تتحمل وزارة الصناعة والتجارة مسؤولية استراتيجية في قيادة مسار الإصلاح الاقتصادي، وضبط الأسواق، وحماية القطاع الخاص من الممارسات غير المشروعة

إن نجاح هذه المهام لا يقتصر على المعالجات الآنية، بل يرتبط بتأسيس بنية اقتصادية أكثر انضباطًا وشفافية، قادرة على استعادة الثقة المحلية والدولية، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار

❖ أولاً: الإصلاحات الاقتصادية

– استعادة الانضباط المؤسسي

قامت الوزارة بخطوات عملية لإعادة ترتيب البيت التجاري من الداخل، أبرزها:

- نشر قوائم رسمية بالوكالات والعلامات التجارية غير المحدثة، وإلزام مالكيها بتجديد بياناتهم خلال مهلة زمنية محددة، مع التحذير من الشطب النهائي في حال عدم الالتزام
- تعزيز التكامل مع البنك المركزي اليمني لضمان انعكاس استقرار سعر الصرف على السوق السلعي بشكل مباشر، وتقييد أي محاولات للمضاربة بالعملة أو استغلال الفجوات التشريعية

هذه الإصلاحات ليست مجرد إجراءات إدارية، بل هي إصلاحات هيكلية تؤسس لاقتصاد منظم يحقق التوازن بين متطلبات الإيرادات العامة وحماية النشاط التجاري

❖ ثانيًا: ضبط الأسعار وحماية المستهلك

يمثل استقرار الأسعار الركيزة الأساسية للأمن الاقتصادي والاجتماعي. وفي ظل التحسن الأخير للعملة الوطنية، برز تحدي إلزام الموردين والتجار بمواءمة أسعار السلع الأساسية مع هذا التحسن

وقد اعتمدت الوزارة آليات متعددة لتحقيق ذلك:

- تفعيل أدوات الرقابة الميدانية عبر حملات مشتركة مع السلطات المحلية والنيابة العامة

- فرض عقوبات تصاعدية تبدأ من الغرامات وتنتهي بسحب السجلات التجارية بحق المخالفين

• إشهار التسعيرات المرجعية بشكل واضح لتقليص فجوة المعلومات بين المستهلك والتاجر، ومنع الاحتكار

إن ضبط الأسعار لا يُنظر إليه كإجراء قصير المدى فحسب، بل هو سياسة اقتصادية تستند إلى مبادئ الشفافية، العدالة السعرية، واستقرار العرض والطلب

❖ ثالثًا: حماية القطاع الخاص – شريك في التنمية

يدرك صانع القرار الاقتصادي أن القطاع الخاص ليس مجرد متلقٍ للسياسات الحكومية، بل هو شريك محوري في إعادة البناء. ومن هذا المنطلق، تركز الوزارة على:

• إشراك الغرف التجارية في صياغة السياسات السعرية، بما يحفظ هامش الربح المعقول للتاجر ويصون القدرة الشرائية للمستهلك

• تحفيز المنافسة المشروعة من خلال مكافحة الممارسات الاحتكارية وخلق بيئة تجارية عادلة

• تشجيع الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة كأداة لتقليل الكلفة البديلة الناتجة عن الاعتماد الكلي على الواردات

وبهذا، يصبح القطاع الخاص مكملاً لسياسات الدولة، لا عبئًا على الاقتصاد

❖ رابعًا: مرحلة التحول – من الاستقرار النقدي إلى الاستقرار الهيكلي

إن تعافي العملة الوطنية بنسبة تقارب 40% خلال الفترة الأخيرة أتاح فرصة نادرة لإعادة التوازن إلى الأسواق. لكن هذا الاستقرار النقدي لن يكتمل إلا إذا رافقته:

• سياسات ضريبية عادلة تقلل التشوهات في السوق

• توسيع قاعدة الإنتاج المحلي بما يخفف من ضغط الاستيراد

• آليات شفافة للتوزيع والرقابة تمنع إعادة إنتاج الأزمات

فالتحول الاقتصادي الحقيقي لا يقاس فقط بتحسن سعر الصرف، بل بمدى انعكاس هذا التحسن على معيشة المواطن، واستقرار الأسواق، وحماية النشاط التجاري المشروع

❖ خاتمة

تؤكد وزارة الصناعة والتجارة أن الإصلاحات الاقتصادية وضبط الأسواق وحماية القطاع الخاص هي أضلاع مثلث واحد لا يمكن لأي منها أن ينفصل عن الآخر. ومع استمرار دعم القيادة السياسية ودولة رئيس الوزراء، فإننا ماضون نحو بناء اقتصاد أكثر انضباطًا، سوق أكثر شفافية، وشراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص

وفي هذا الطريق، رسالتنا واضحة:

لا استقرار اقتصادي بلا عدالة سعرية، ولا حماية للمستهلك بلا التزام تجاري، ولا مستقبل للاستثمار بلا قطاع خاص قوي وملتزم

الإصلاح الإداري..
بوابة الإنجاز الاقتصادي في الجنوب

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
مستشار مجلس أمناء جامعة
أم القيوين - دولة الإمارات

يؤكد هذا المقال أن الإصلاح الإداري هو البوابة الحقيقية لأي إنجازٍ اقتصادي في الجنوب، إذ لا جدوى من الدعم المالي أو المشاريع التنموية إذا ظل الجهاز الإداري مثقلاً بالفساد والبيروقراطية وغياب الكفاءة. ويستعرض المقال ثلاث حقائق أساسية: أن الفساد يستنزف الموارد ويقوّض ثقة الشعب، وأن ترهُّل الأجهزة الحكومية يثني المستثمرين عن الاستثمار، وأن غياب الكفاءات يعطل المشروعات ويشوّه نتائجها

وينتهي المقال إلى تقديم خطة استراتيجية للإصلاح الإداري تقوم على ستة مرتكزات: إعادة الهيكلة المؤسسية، حوكمة التعيينات، تعزيز الرقابة والمساءلة، التحول الرقمي، تأهيل الكوادر البشرية، والتواصل المجتمعي، مع جدول زمني قصير ومتوسط وطويل المدى

الخلاصة أن أي إصلاح اقتصادي لن يصمد من دون إدارة كفؤة وشفافة؛ فالإصلاح الإداري هو الأرض الصلبة التي تُبنى عليها التنمية المستدامة

في خضم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الجنوب، تتعالى الأصوات المطالبة بإنجازات اقتصادية سريعة تخفف من معاناة الناس وتعيد الثقة بالمؤسسات. غير أن أيَّ مُراقبٍ حصيفٍ يدرك أن الإصلاح الإداري هو المدخل الحقيقي لأي إصلاح اقتصادي، وهو الشرط الأول لضمان استدامة أي إنجاز وتحصينه ضد التراجع أو الفشل

❖ لماذا الإصلاح الإداري أولاً؟

أ) لأن الفساد الإداري يستنزف الموارد ويهدر الفرص ويُقوّض الثقة الشعبية بالحكومة:

فالإدارة هي العمود الفقري لأيّ دولة، وحينما يكون العنوان الأبرز لكثيرٍ من مؤسساتها وأجهزتها الحكومية مصبوغاً بالفساد، فإنها تتحوّل من أداةٍ للبناء إلى أداةٍ للهدم. فالفساد الإداري لا يقتصر على سرقة الأموال العامة فقط، بل يمتد إلى تعيين غير الأكفاء في مواقع المسؤولية، وتمرير العقود والصفقات لصالح قوى النفوذ، وتعطيل الخدمات مقابل الرشاوى، والصمت تجاه ممارسات وسلوكيات الفساد. النتيجة أن الموارد المتاحة – مهما كانت محدودةً – تُهدر في جيوب الفاسدين أو تُوجَّه إلى مشاريع لا طائل منها. هذا النزيف المستمر يجعل أيَّ إصلاحٍ اقتصاديٍ عاجزاً عن إحداث أثرٍ حقيقي. كما أن المواطن، حين يرى أن مؤسسات الدولة غير نزيهة، يفقد الثقة في جدوى الإصلاحات، مما يؤدي إلى ضعف التفاعل الشعبي، وانتشار اللامبالاة أو حتى التمرد على النظام العام. **وبدون ثقة الناس، لن تستطيع أي حكومة تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية**

ب) لأن ترهل الأجهزة الحكومية وبطء الإجراءات يقتل المبادرات الاقتصادية ويثني المستثمرين المحليين والدوليين عن ضخ أموالهم.

انطلاقاً من أن الاقتصاد الحديث يقوم على السرعة والمرونة، فإن المستثمر، سواء كان محلياً أو أجنبياً، يبحث عن بيئة أعمال آمنة وواضحة وسهلة الإجراءات. لكن حين يواجه بيروقراطيةً معقدة، ومعاملاتٍ تستغرق زمناً طويلاً، وأبواباً لا تُفتح إلا بالوساطات وبالرشى، فإنه يتراجع عن الاستثمار أو ينقل أمواله إلى بيئة أخرى أكثر جاذبية. هكذا تخسر الدولة فرصاً حقيقية لخلق وظائف جديدة وتحريك عجلة النمو

أما الترهل الإداري، فهو يعني تضخماً في عدد الموظفين دون أن تكون هناك إنتاجية حقيقية، حيث تتحول المؤسسات إلى كياناتٍ ثقيلةٍ عاجزةٍ عن الإبداع والابتكار. بدلاً من أن تكون الحكومة محفّزاً للنشاط الاقتصادي، تصبح عائقاً أمامه. ولذا فإن إصلاح الإدارة – بتبسيط الإجراءات، وتفعيل أدواتٍ حكومية حديثة تتناسب وسمات عصرنا الراهن، وربط الأداء بالمحاسبة – يصبح شرطاً لا غنى عنه قبل أي إصلاح مالي أو اقتصادي

ت) لأن غياب الكفاءة الإدارية يعني غياب القدرة على التخطيط والمتابعة والتقييم، وبالتالي تتعطل المشروعات أو تُنفذ بصورة مشوهة.

فالموارد، مهما كانت متوفرة، تحتاج إلى عقلٍ إداريٍ كفء يضع الخطط ويُحسن تنفيذها. لكن عندما تغيب الكفاءات، أو تُقصى لحساب الولاءات والمحسوبيات، تصبح المشاريع مجرد لافتاتٍ إعلاميةٍ لا نتائج ملموسة لها. يحدث كثيراً أن تُرصد مليارات لمشاريع تنموية، لكنها تفشل بسبب سوء الإدارة أو غياب المتابعة والتقييم. فتتوقف المشاريع في منتصف الطريق، أو تُنفذ بصورة مشوهة تفتقر للجودة، مما يضاعف التكلفة ويُهدر الوقت والجهد

الإصلاح الإداري هنا يعني إعادة الاعتبار لمبدأ الكفاءة أولاً: وذلك عبر اختيار القيادات وفق معايير مهنية، تدريب الموظفين باستمرار على الإدارة الحديثة، وتفعيل آليات قياس الأداء والمساءلة. وبهذا فقط يمكن تحويل الخطط على الورق إلى إنجازات على أرض الواقع

ولنتذكر دائماً، بأن الإدارة هي الأداة التي تُترجم القرارات إلى أفعال، وهي الجسر الذي يصل بين الرؤية الاقتصادية والنتائج الملموسة على أرض الواقع

مثال من الواقع:

الكهرباء في عدن، "الثقب الأسود" الذي يبتلع الأموال بلا نتائج

كثيراً ما نسمع بأنه يتم إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتغطية تكلفة الوقود وتأجير محطات توليد الكهرباء في الجنوب، بما فيها عدن، وفق بيانات حكومية. ويقال بأن الدعم الموجَّه فقط إلى مدينة عدن بلغ خلال عام واحد حوالي نصف مليار دولار، بغض النظر عن موازنات مؤسسة الكهرباء ومنحة الوقود المجاني والدعم من الإمارات والسعودية، واعتبر هذه النفقات سبباً رئيساً لأن يصفه معظم المسؤولين وغير المسؤولين بـ"الثقب الأسود".. بل بات عنواناً للفساد والهدر.

لذلك، ما صَوّروه في الجنوب بـ"الثقب الأسود" باعتبار أن الأموال العامة تُضخُّ فيه بلا توقُّف في قطاع يعاني من انهيارٍ هيكلي وغياب للكفاءة الإدارية، فتتحوّل إلى فراغ لا يثمر أي خدمة ملموسة. والخطر الحقيقي من هذا الوصف الساخط أن يأتي يومٌ يُقال فيه إن "الثقب" الأسود لم يعد كذلك، بل أصبح "نفقاً" — أي أن الوضع يتحول من كارثة معترف بها إلى سخرية مأساوية، حيث يُستخدَم هذا الوصف ككنايةٍ عن الإهانة والسخرية في آنٍ واحد

وبناءً على ما سبق، يمكننا القول بأن كهرباء عدن ليس مجرد فشلٍ تقنيٍّ أو اختلالٍ إداري، بل هو رمز لتدمير الموارد العامة بفعل الفساد والإهمال. إن استمرار وصفه بـ"الثقب الأسود" لا يُعبّر فقط عن الواقع المرير، بل عن تحذيرٍ موجع من أن تتدحرج الكارثة إلى ما هو أكثر كارثية: أن يصبح النفق مظلماً بلا أمل في الخروج، ما لم نبدأ فعلاً بالإصلاح الإداري

❖ الإصلاح الإداري شرط لبقاء الإنجازات الاقتصادية

قد تنجح أي حكومة في الحصول على دعمٍ مالي أو منحٍ إقليميةٍ ودولية، وقد تتمكن من تحسين سعر الصرف مؤقتاً أو تخفيض أسعار بعض السلع. لكن من دون إصلاح إداري، سنكون أمام النتائج الثلاث التالية:

النتيجة الأولى:

ستضيع هذه الإنجازات بسرعة تحت وطأة الفساد والمحسوبية. فحتى لو حصلت الحكومة على منحٍ بمليارات الدولارات (وهذا قد حصل من قبل مراتٍ عديدة) أو على إيرادات نفطية إضافية، فإن غياب جهاز إداري منضبط وشفاف سيؤدي إلى تسرب هذه الأموال عبر قنوات الفساد. وسنجد أنفسنا أمام المشهد التالي:

- تتحول الموارد إلى حساباتٍ خاصة بدل أن تذهب للمشاريع والخدمات
- يسيطر أصحاب النفوذ على التعيينات والتعاقدات وفق الولاء لا الكفاءة، مما يعيد إنتاج نفس العجز

لذلك، نؤكد على أن الإصلاح المالي بلا إصلاح إداري يشبه ملء إناء مثقوب بالماء؛ سرعان ما يتبخر كل ما يوضع فيه

النتيجة الثانية:

سيتلاشى أثرها لغياب آليات الرقابة والمساءلة: فالإنجازات الاقتصادية – مثل تثبيت سعر الصرف أو تخفيض أسعار بعض السلع – تحتاج إلى مؤسسات رقابية مستقلة تضمن استمرارها.

ومن غير رقابة حقيقية وفاعلة، سنواجه السيناريوهات التالية:

- قد تنجح خطوة إصلاحية

لفترة قصيرة، لكن غياب المساءلة سيجعلها مجرد "ومضةٍ" مؤقتة

- سوف تتكرَّر نفس الأخطاء المالية والإدارية، وتضيع فرص الاستفادة من الدعم الدولي أو من الإيرادات المحلية

ذلك لأن الرقابة والمساءلة هما الضمانة الوحيدة لتحويل أي نجاحٍ اقتصادي إلى مسارٍ طويل الأمد، وليس مجرَّد "حدثٍ" عابر

النتيجة الثالثة:

ستظل حياة المواطنين مرهونةً بالصدف والظروف الخارجية لا بالعمل المؤسسي المتين.

وبمعنىً آخر، سيبقى المواطن عرضةً لتقلبات السوق، وأيّ منحةٍ أو دعمٍ خارجي سيؤدي إلى تحسُّن مؤقت، ثم يتدهور الوضع من جديد بمجرَّد زوال هذا العامل الخارجي

وذلك لأن غياب العمل المؤسسي أو ضعفه يؤدي بالضرورة إلى غياب آلياتٍ مستدامةٍ لإدارة الموارد أو ضبط الأسواق، ويترتب على ذلك أن تصبح حياة الناس معتمدةً على "المنح والهبات" أو على الظروف السياسية الإقليمية والدولية، لا على سياساتٍ حكوميةٍ راسخة. علماً بأن أي نجاح اقتصادي، إذا لم يتكئ على إدارةٍ كفؤة، يصبح أشبه بـ"فقاعة" سرعان ما تتلاشى

◄ وبناءً على ما سبق، ما هو المطلوب؟

1. إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية بما يضمن الكفاءة وتبسيط الإجراءات:

الواقع يكشف لنا بأن كثيراً من مؤسسات الدولة تعاني من تضخم هيكلي (عدد موظفين كبير بلا إنتاجية حقيقية) مع ضعفٍ في وصفٍ دقيقٍ للمهام والاختصاصات

• المطلوب:

- دمج الوزارات والهيئات المتشابهة الوظائف لتقليل الازدواجية
- وضع هيكل تنظيمي واضح يعتمد على الوظائف الأساسية لا على المجاملات
- مراجعة اللوائح والإجراءات بهدف تبسيطها وتقصير الدورة المستندية، بحيث يحصل المواطن على الخدمة في وقت قصير وبأقل كلفة

• المحصلة:

رفع الكفاءة وخفض الفساد الناتج عن التعقيد والبيروقراطية

2. تطبيق مبدأ الكفاءة والشفافية في التعيينات الإدارية بعيدًا عن المحاصصة والولاءات الضيقة:

من يستقرئ الواقع سيكتشف دون عناء بأن كثيراً من التعيينات غالباً تُبنى على الانتماءات الحزبية أو المناطقية، مما أدى إلى تراجع الأداء وفقدان ثقة المواطن

• المطلوب:

- اعتماد معايير موضوعية للتعيين: المؤهل العلمي، الخبرة، النزاهة، والقدرة على الإدارة
- الإعلان عن الوظائف القيادية وإتاحة التنافس عليها بشفافية
- إنشاء لجان مستقلة لاختيار القيادات بعيدًا عن الضغوط السياسية

• المحصلة:

تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات، وتحفيز الكفاءات على العمل دون شعور بالتهميش

3. إنشاء أجهزة رقابة مستقلة تتابع الأداء وتكشف أوجه الفساد وتضع حلولًا جذرية:

لا يختلف اثنان على أننا نعاني من غياب الرقابة الفعّالة، مما سمح بانتشار الفساد في معظم المؤسسات. الجميع – المسؤول وغير المسؤول – يتحدث عن الفساد لكننا لم نسمع عن إحالة "فاسدٍ" واحدٍ إلى القضاء!!

• المطلوب:

أ) إعادة تفعيل (أو تشكيل) الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على غرار النماذج الناجحة عالمياً. ومنحه صلاحيات التحقيق والإحالة للقضاء دون تدخل من السلطة التنفيذية

ب) استخدام أدوات رقمية للرقابة (تتبُّع الموازنات، عقود المناقصات، صرف الرواتب، الايرادات الضريبية والجمركية)

• المحصلة:

الحد من الهدر المالي، وتعزيز ثقافة المساءلة، واستعادة ثقة المواطن

4. تأهيل الكوادر البشرية عبر التدريب المستمر في الإدارة الحديثة والتقنيات الرقمية:

نعلم بأن جزءً كبيراً من الكادر الإداري لم يتلقّ تدريباً حديثاً منذ سنوات، ولا يواكب التطور التقني أو مفاهيم الإدارة الجديدة، خاصة أننا في عصرٍ تتضاعف فيه المعلومات كل يومٍ تقريباً

• **المطلوب:**

أ) إعادة الاعتبار للمعهد الوطني للعلوم الإدارية انطلاقاً من كونه كياناً حكومياً يعود تأسيسه إلى أكثر من 30 عاماً وتحديداً في 1982م في العاصمة عدن لتأهيل موظفي الدولة بشكل دوري ومنتظم. إن إعادة الاعتبار تبدأ أولاً بترسيخ الاعتراف الرسمي بالمعهد كذراعٍ رئيسةٍ للدولة في التدريب والتأهيل الإداري، إذ يجب أن يُعاد دمجه في البنية الحكومية بصفته الجهة المخوّلة بمنح شهادات التأهيل الإداري لموظفي الدولة، والمضي قدماً باتجاه تحويله إلى مركزٍ وطنيّ معتمد للتدريب والبحوث الإدارية والسياسات العامة، ليكون بيت خبرةٍ يقدم الاستشارات للحكومة في مجال الإصلاح الإداري والمالي

ب) دورات متخصصة في القيادة، التخطيط الاستراتيجي، الحوكمة، إدارة الموارد المالية، وتقنيات التحول الرقمي، وأثق ثقةً لا حدود لها بأن المعهد الوطني للعلوم الإدارية سيلعب دوراً حيوياً في هذا الشان

ت) الاستفادة من برامج التدريب الإقليمية (الإمارات، السعودية) والدولية مثل UNDP.

• **المحصلة:**

رفع كفاءة الجهاز الإداري، تقليل الأخطاء، وتحسين جودة الخدمات الحكومية

5. تبني التحول الرقمي لتقليص التدخل البشري المباشر والحد من الفساد:

كل تجارب دول العالم أثبتت بأن التعامل الورقي يفتح المجال للفساد (الرشوة، التلاعب، التأخير المتعمد)

• **المطلوب:**

أ) رقمنة الخدمات الحكومية (التصاريح، الرخص، الضرائب، الجمارك) عبر بوابات إلكترونية

ب) إدخال أنظمة دفع إلكتروني للرسوم والضرائب لتقليل التعامل النقدي المباشر

ت) إنشاء منصة موحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية تخدم المواطن والمستثمر

• **المحصلة:**

شفافية عالية، تقليص الرشوة والمحسوبية، تسريع تقديم الخدمات، وجعل بيئة الأعمال أكثر جذباً للاستثمار

6. خطة استراتيجية للإصلاح الإداري

• **الرؤية:** بناء جهازٍ إداريٍّ كفء وشفّاف يوفّر خدماتٍ سريعةً وفعّالة، ويشكّل قاعدةً صلبة للتنمية الاقتصادية المستدامة

❖ المرتكزات الاستراتيجية:

- إعادة الهيكلة المؤسسية: دمج الوزارات المتشابهة، تقليص التضخم الوظيفي، تبسيط الإجراءات
- حوكمة التعيينات: اعتماد الكفاءة والنزاهة معياراً وحيداً، وإنشاء لجان مستقلة للتوظيف
- تعزيز الرقابة والمساءلة: إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، بصلاحيات قضائية كاملة
- التحول الرقمي: رقمنة الخدمات الحكومية، اعتماد الدفع الإلكتروني، إنشاء منصة موحدة للخدمات
- تأهيل الكوادر: تفعيل المعهد الوطني للعلوم الإدارية (عدن)، تدريب القيادات والموظفين بانتظام
- التواصل المجتمعي: حملات توعية، إشراك المجتمع المدني في الرقابة، تعزيز ثقة المواطنين

الجدول الزمني المقترح:	
قصير المدى (1 سنة)	رقمنة الضرائب والجمارك، تفعيل الجهاز المركزي الرقابة والمحاسبة، وقف التوظيف العشوائي، تفعيل المعهد الوطني للعلوم الإدارية (عدن).
متوسط المدى (2 - 3 سنوات)	دمج الوزارات، إطلاق بوابة الخدمات الموحدة.
طويل المدى (3 - 5 سنوات)	استكمال التحول الرقمي، ترسيخ ثقافة المساءلة، بناء جهازٍ إداريٍّ مرنٍ ودائم التطوير.

إن الإصلاح الإداري ليس ترفاً ولا بنداً ثانوياً، بل هو الركيزة الأساسية لأي نهضة اقتصادية في الجنوب. ومن دونه، ستظل النجاحات الاقتصادية مؤقتةً، أشبه بوقفات قصيرة في طريق طويل من الأزمات. أما إذا انطلق بجدية، فسيكون بمثابة الأرض الصلبة التي تُبنى عليها أي رؤيةٍ مستقبليةٍ، ويُصان من خلالها حق المواطنين في التنمية والعيش الكريم

آثار المتاجـــرة بالقات
على سعر الصرف في اليمن

■ أ.د. محمد علي قحطان

منـذ انقسـام العملـة الوطنيـة فـي عـام 2019 ومنـع دخـول الريـال اليمنـي بطبعتـه الجديـدة، التـي قـام بإصدارهـا البنـك المركـزي عـدن بعـد أن وجـد نفسـه غيـر قـادر علـى تغطيـة نفقـات الحكومـة والتزاماتهـا وبالأخـص رواتـب موظفـي الدولـة، وهـو الأمـر الـذي مكـن سـلطة صنعـاء مـن التمييـز بيـن طبعتيـن للريـال اليمنـي: القديمـة والجديـدة وبالتالـي انتهـاج سياسـات نقديـة جديـدة وأصبـح للحكومـة فـي صنعـاء بنـك مركـزي مسـتقل عـن البنـك المركـزي عـدن وكـذا عملـة نقديـه خاصـة بهـا تقـوم بوظائـف النقـود فـي إطـار مناطـق سـيطرتها. الأمـر الـذي أدى إلـى أن يصبـح فـي السـوق النقديـة اليمنيـة مـا يشـبه العملتيـن. كل منهـا تقـوم بوظائـف النقـود فـي مناطـق سـيطرتها.

وعندئـذ اتخـذت السـلطات النقديـة فـي صنعـاء سياسـة تثبيـت سـعر الصـرف للريـال اليمنـي بطبعتـه القديمـة بينمـا اسـتمرت السـلطات النقديـة الجديـدة فـي عـدن تعمـل بسياسـة التعويـم لسـعر الصـرف.

ومـع هـذا الانقسـام منعـت سـلطات الأمـر الواقـع فـي صنعـاء دخـول الريـال اليمنـي بطبعتـه الجديـدة لمناطـق سـيطرتها ومـع ثبـات سـعر صـرف الريـال اليمنـي بطبعتـه القديمـة والتدهـور المسـتمر لسـعر صـرف الريـال اليمنـي بطبعتـه الجديـدة، تعـزز انقسـام البنـك المركـزي اليمنـي والجهـاز المصرفـي والعملـة الوطنيـة.

وكل ذلـك قـد أدى إلـى تصاعـد الصـراع الاقتصـادي بيـن صنعـاء وعـدن وأدى إلـى إضعـاف المركـز المالـي لحكومـة عـدن وتعقيـد الوضـع الاقتصـادي والإنسـاني فـي عمـوم اليمـن.

وبالعودة لموضوعنا بخصوص آثار المتاجرة بالقات على سعر الصرف، فـي ظـروف الصحـوة التـي تشـهدها حكومـة عـدن وبنكهـا المركـزي مـن خلال اتخاذهـا جملـة مـن السياسـات الماليـة والنقديـة لمواجهـة انهيـار سـعر صـرف الريـال اليمنـي بطبعتـه الجديـدة والتـي ادت الـى تحسـن سـريع وملحـوظ فـي سـعر صـرف الريـال اليمنـي بطبعتـه الجديـدة، الأمـر الـذي بـدأ يبشـر بقـدوم مراحـل لتعافـي الريـال اليمنـي بطبعتـه الجديـدة مقابـل العمـلات الأجنبيـة ويتجـه نحـو اسـتعادة القيمـة التـي ثبـت عندهـا سـعر صـرف الريـال اليمنـي بطبعتـه القديمـة بـرزت الكثيـر مـن المخـاوف والتحديـات التـي تواجـه حكومـة عـدن وبنكهـا المركـزي، بسـبب هشاشـة الوضـع وإمكانيـة العـودة إلـى حالـة التدهـور لسـعر صـرف الريـال اليمنـي بطبعتـه الجديـدة.

وبالرغم من إعلان حكومة عدن وبنكها المركزي العديد من السياسات المالية والنقدية والاتجاه نحو مواجهة التضخم والكساد، إلا أن غول الفساد وما تبدو عليه القيادة السياسية من عدم الاستقرار والتباينات وضعف الارادة، ينعكس بصورة واضحة على السلطة التنفيذية وتبدو كما التائه في أحداث متسارعة أحيت الكثير من التفاؤل والآمال بعودة الدولة ومؤسساتها وتعافي سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية من خلال مواجهة الانقسام في السياسة النقدية والعملة الوطنية كأهم عاملين لتعافي الوضع الاقتصادي والإنساني.

وبرأينا أن امام الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً لتحقيق النجاح في مواجهة انقسام العملة الوطنية الكثير من السياسات والإجراءات التي من شانها اضعاف عوامل الانقسام والعودة لوحدة السياسة النقدية والعملة الوطنية، ومن بين هذه السياسات والإجراءات الانتباه لظاهرة القات، فهي كما يبدو واضحا من اهم عوامل الطلب اليومي على العملات الأجنبية في مناطق سيطرة الشرعية. إذ أن معظم ما يجلب إلى الأسواق من أشجار القات يأتي من مناطق سيطرة الحوثيين وبحكم أن بائعي القات لا يستطيعون الاستمرار بجلب القات من مناطق سيطرة الحوثيين وتسويقه في أسواق مناطق الشرعية الا بتحويل ما يجمعوه من اموال بالريال اليمني بطبعته الجديدة إلى ريال سعودي او دولار أمريكي. فإن هذه الفئة من التجار يسعون إلى شراء العملات الأجنبية ((الريال السعودي والدولار الأمريكي)) من مناطق سيطرة الشرعية بطريقة سرية من محلات الصرافة، بما يشير إلى نشوء سوق سوداء من شانها أن تعطل حركة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بالعمل بها الحكومة وبنكها المركزي وبالأخص ما يخص تعافي قيمة الريال اليمني بطبعته الجديدة وهي الأداة الفعالة حالياً لإنهاء الانقسام في سعر صرف الريال اليمني ومواجهة الانهيار الاقتصادي والإنساني.

وبناء على ما سبق وبحكم علم الجميع أن ما يطلبه تجار القات من مناطق سيطرة الشرعية من العملات الأجنبية ((الريال السعودي والدولار الأمريكي)) مبالغ يومية كبيرة للغاية تقدر بالملايين فيتحتم على الحكومة اتخاذ السياسات المناسبة لمواجهة آثار القات على سعر الصرف ومن بين السياسات الممكن العمل بها وابرزها هي الحد من تعاطي القات في مناطق سيطرتها، من خلال منع دخول القات لأسواق سيطرتها، الأمر الذي سيكون له أثر كبير لتراجع الطلب اليومي على الريال السعودي والدولار الأمريكي، مع أهمية عدم إغفال الضعف الشديد للسلطات المحلية بالمحافظات التي يتدفق لأسواقها القات من مناطق سيطرة الحوثيين من ناحيه القدرة على مواجهة تحديات السوق السوداء للمتاجرة بالعملات الأجنبية، التي بدأت تطل بأساليب متعددة

حـــرب أم إصـــــــــلاح؟

(الإصلاحات الاقتصادية، استراتيجية للحكومة أم ضربة حظ)

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبيـــر اقتصـــــادي

مرحبا،

في خطـوة مفاجئـة، شـهد الريـال اليمنـي فـي مناطـق سـيطرة الحكومـة الشـرعية تحسـناً كبيـراً خلال شـهري يوليـو وأغسـطس 2025، حيـث اسـتعاد جـزءاً كبيـراً مـن قيمتـه المنهـارة أمـام الـدولار الأمريكـي والريـال السـعودي. بعدمـا وصـل السـعر الصـرف إلـى 2800 ريال للـدولار، عـاد ليسـتقر عنـد حاجـز 1630 ريـالاً تقريبـاً، وهـو نفـس المسـتوى الـذي كان عليـه فـي الربـع الأول والثانـي مـن العـام 2024.

هـذا التحسـن، جـاء مصحوبـاً بقـرارات متتاليـة وحاسـمة مـن البنـك المركـزي فـي عـدن، أثـار التسـاؤلات: هـل نحـن أمـام بدايـة إصلاحـات اقتصاديـة مسـتدامة، أم أننـا نشـهد فـصلاً جديـداً مـن فصـول الحـرب الاقتصاديـة التـي تهـدف إلـى خنـق حكومـة صنعـاء؟

توقعاتـي ان مـا يحـدث حتـى الان، صدمـة إداريـة محكمـة، جـاءت نتيجـة لتظافـر عـدة عوامـل سياسـية وضغـوط دوليـة، أكثـر مـن كونهـا اسـتراتيجية اقتصاديـة متكاملـة تهـدف إلـى تحقيـق التعافـي والنمـو

لكـن فـي ذات السـياق، أجـد امامـي خبـراً قديمـاً ، اجـد انـه مـن المهـم عرضـه هنـا لارتباطـه بالموضـوع: (منتصـف نوفمبـر 2024، أعلنـت الحكومـة عـن خطـة إصلاح اقتصـادي طموحـة لمعالجـة الأولويـات الماليـة العاجلـة والتحديـات الهيكليـة طويلـة الأجـل. وعلـى ضوئـه، عقـد وزيـر الماليـة سـالم بـن بريـك اجتماعـاً وزاريـاً حـدد فيـه الخطـوط العريضـة

للخطة لتعزيز الإدارة المالية، ومعالجة الفساد، وترشيد استخدام الحكومة للموارد المحلية، وإنشاء لجنة متخصصة تضم ممثلين عن الحقائب الوزارية الرئيسية والبنك المركزي اليمني بعدن. كما تنطوي أجندة الإصلاح الاقتصادي أيضاً على جهود أوسع لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للخطة في معالجة الاضطرابات المالية الناجمة عن الحصار الحوثي المفروض على صادرات النفط، والتي كانت تشكل جزءاً كبيراً من إيرادات الحكومة. كشف هذا الحصار، إلى جانب الدعم المحدود من المانحين الدوليين، عن الحاجة إلى استراتيجية مالية منسقة لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية مستقبلاً وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المحلية المحدودة. في هذا السياق، زار وفد من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والبنك الدولي عدن، في شهر نوفمبر، لاستكشاف سبل دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة، بما في ذلك تأمين التمويل اللازم لمعالجة الأزمة وتحقيق الاستقرار في القطاعات الرئيسية مثل قطاع الكهرباء.) هذا النص منقول من تقرير التطورات الاقتصادية - تقرير اليمن، الفصلي: أكتوبر إلى ديسمبر 2024 - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية،

لماذا هذا الخبر ملفت ومهم؟

لأنه يحمل عدة نقاط حيوية ، الإشارة الى رئيس الوزراء و وزير المالية الحالي 2025 ، و وزير المالية في حكومة بن مبارك 2024 ، بمعنى ان الملف الذي بدأ العمل عليه في نوفمبر /ديسمبر 2024، هو الملف الذي حمله الوزير رئيس الوزراء الى هذه المرحلة والذي يسعى ان يكون محور تحركه، هذه الفرضية قد تشير إلى وجود استراتيجية، إلا أنه و بناءً على المعلومات والمصادر المتاحة، لم تطلق الحكومة في عدن أو البنك المركزي اليمني استراتيجية اقتصادية شاملة خلال هذا الفترة، بالتالي فالحكومة والمركزي يعملان وفق نهج اجرائي اداري وقرارات تكتيكية والتي خلقت الصدمة الإدارية في اطار الحرب الاقتصادية وليس استراتيجية اقتصادية شاملة ومستدامة، هذا النهج يرتكز على:

1. استمرار البنك المركزي في استخدام أدواته الإدارية لضبط سوق الصرف، ومراقبة عمليات البنوك وشبكات التحويل، ومنع المضاربة، والتحكم بحركة النقد وزيادة الطلب على العملة الوطنية.

2. تركيز جهود رئيس الوزراء والحكومة على تأمين الدعم المالي الخارجي، وتحديداً من المملكة العربية السعودية واللجنة الرباعية، لضمان استمرار القدرة على التدخل لدعم العملة

3. التركيز على إدارة الأزمة اليومية، للحفاظ على الاستقرار في سعر الصرف الذي تم تحقيقه ومنع انهيار جديد للعملة

لماذا فرضية الحرب الاقتصادية؟

بدأت هدنة ميتة في ابريل 2022، واستمرت شهرين ولم يتم تمديدها، ومن ذلك التاريخ تصاعد الصراع اليمني ليس في المجال العسكري بل في المجال الاقتصادي، وأصبح القطاع المصرفي ساحة المعركة المركزية المتصاعدة. وكأن هذه المعركة النقدية والمالية تهدف إلى تحقيق مكاسب استراتيجية لم يتمكن أي من الطرفين حسمها بالقوة العسكرية.

واضح ان الحرب في بدايتها اثرت بقوة على المناطق المحررة، حتى جاءت الصدمة الإدارية 2025 التي اطلقها المركزي في عدن مستعيناً بالتصنيف الجديد على جماعة الحوثي، مما دفع بالضغط على البنوك الرئيسية لانتقال مقراتها إلى عدن، وهذا ما تم، ويبدو انه بعد استكمال هذا الانتقال صارت الساحة جاهزة لبدء الصدمة، عندها أطلق المركزي في عدن مجموعة من القرارات التنظيمية و الملزمة، من أجل إعادة تشكيل ميزان القوى الاقتصادي في المناطق المحررة ، و بهدف فرض حصار مالي على حكومة صنعاء

كانت البداية بالقرار رقم (17) الصادر عن المركزي في عدن في 2 أبريل 2024، والذي أمر جميع البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر بنقل مقراتها الرئيسية من صنعاء إلى عدن في غضون 60 يوماً، وكان بمثابة تصعيد أشعل المرحلة الجديدة من الحرب الاقتصادية. تم تبرير هذا القرار رسمياً بالحاجة إلى ممارسة الرقابة التنظيمية وحماية القطاع المصرفي مما تفرضه عليه حكومة صنعاء

من ممارسات غير قانونية. ويبدو أن الهدف غير المعلن، قطع وصول السلطات في صنعاء إلى النظام المالي الرسمي والسيطرة عليه. فمن خلال تركيز العمليات المصرفية في عدن، تهدف الحكومة الشرعية إلى التحكم في تدفقات العملة الأجنبية من المانحين او من المغتربين، ومراقبة المعاملات المالية، وتجفيف منابع التمويل التي تعتمد عليها الحكومة في صنعاء لدعم اقتصادها

جاءت قوة القرار من مخاوف الاستبعاد من شبكة "سويفت" (SWIFT) الدولية وخدمات التحويلات المالية الدولية، وهو ما يعادل "حكم إعدام" لأي مؤسسة مالية حديثة، مما يجبر البنوك على الاختيار بين العزلة الدولية أو مواجهة انتقام الحكومة في صنعاء، وجاء القرار استغلالاً لقرار إدارة بايدن بإعلان جماعة الحوثي "منظمة إرهابية أجنبية" (FTO) في يناير 2024.

نعم، تم تأجيل قرار النقل بضغط دولي وبمطالب من الأمم المتحدة

لكن جاء القرار التالي للتصنيف لجماعة الحوثي في يناير 2025 من قبل إدارة ترامب، والذي قدم وسيلة ضغط إضافية استخدمها المركزي في عدن لإلزام البنوك للاستجابة لعملية الانتقال او التهديد بالتصنيف في قائمة الإرهاب.

هذا القرار الإلزامي، المدعوم بالتهديد بالعزل الدولي، يجعل الحياد مستحيلاً، بل يجبر القطاع الخاص على اختيار ولائه، وهو تكتيك كلاسيكي يهدف إلى "تجفيف المستنقع" عبر عزل الخصم ليس فقط عن مؤسسات الدولة، بل عن النظام البيئي التجاري والمالي بأكمله. هذه العملية، التي تتضمن تسييس القطاع الخاص، سمة مميزة لاقتصاد الحرب الذي نعيشه اليوم، وهنا تبرز المشكلة والحل.

كما نلاحظ أن استراتيجية الحكومة الشرعية الهجومية لم تأتي من فراغ، بل تم تمكينها بفعل تحول محدد في السياسة الأمريكية. رغم أنها تعمل ضمن بيئة دولية منقسمة، حيث يحمل الفاعلون الرئيسيون أولويات متضاربة، مما يخلق مساحة للتصعيد بدلاً من فرض حل توافقي. ويبدو ان المركزي في عدن كان أكثر مهارة في استغلال الثغرات في الأجندة الدولية، واستخدم إطار مكافحة الإرهاب الأمريكي لتجاوز المخاوف الإنسانية والسياسية التي تعبر عنها الأمم المتحدة، أمام كل تحرك للحكومة الشرعية

لقد أعطى هذا التصنيف من إدارة ترامب، البنك المركزي في عدن

"شريان حياة حاسماً لإعادة تأكيد سلطته"، حيث جعل المؤسسات المالية الدولية أكثر حذراً من أي تعاملات مع كيانات تخضع لنفوذ الحوثيين، مما منح المركزي في عدن نفوذاً هائلاً. وقد أشارت عدة بنوك صراحة إلى أن قرارها بالانتقال جاء لتجنب العقوبات الأمريكية. وبهذا، لم يعد قرار النقل مجرد مطلب من حكومة محلية، بل أصبح ضرورة للامتثال لشبكة العقوبات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة، وهو ما أضفى عليها قوة إلزامية لم تكن متوفرة من قبل

أحد المكونات الرئيسية، في استراتيجية الحكومة، التشجيع النشط لإنشاء مؤسسات مالية جديدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، يهدف هذا التحرك ليس فقط في انتقال الصرافين الكبار الى هيكل بنكي، بل يهدف الى بناء نظام بيئي مالي جديد ومرن من الألف إلى الياء، يكون موالياً ومنظماً من قبل عدن، يمكن اعتبار هذه البنوك الناشئة "قارب نجاة مالي"، توفر الخدمات الأساسية وتوجه الأموال (بما في ذلك المساعدات الدولية والاستثمارات) في حال أصيب النظام المصرفي التقليدي بالشلل التام بسبب الصراع، وهذا يهدف إلى ترسيخ السلطة الاقتصادية في المناطق المحررة، وخلق واقع اقتصادي جديد على الأرض يصعب تغييره في أي تسوية سياسية مستقبلية، لكن هذه البنوك الناشئة لم تتمكن من الوصول الى المستوى المطلوب من لحظة تأسيسها وظلت تعمل وكأنها صرافة في واجهة بنك ، لذا كان المسار الأقوى هو انتقال البنوك القديمة، لأنها قادرة على استيعاب متطلبات المرحلة وبسرعة.

نعم، وفر القرار الأمريكي المحفز، إلا أنه هذا القرار، لا يأتي مع استراتيجية دولية موحدة تجاه الأزمة الاقتصادية في اليمن. فالكل مشغول بأزمات تمثل مصالح أكبر بالنسبة لهم. ولذا نجد أن اهداف المجتمع الدولي كثيرة ومتناقضة مما يخلق بيئة تسمح للأطراف المتحاربة باستغلال هذا الانقسام:

1. الولايات المتحدة: تركز بشكل أساسي على مكافحة الإرهاب وضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر، و يعتبر التصنيف والضغط الاقتصادي أدوات لتحقيق هذه الأهداف الأمنية

2. الأمم المتحدة: تعطي الأولوية للاستقرار الإنساني والتوصل إلى تسوية سياسية، وقد حذر المبعوث الأممي الخاص، هانس غروندبرغ، تكراراً من "القرارات الأحادية والتصعيدية" من كلا الجانبين، ووصف الاقتصاد بأنه "الجبهة الأكثر نشاطاً في هذه الحرب" التي تتطلب الحوار وليس الحرب، هذا الموقف يضع الأمم المتحدة في تعارض مباشر مع منطق الحرب الاقتصادية التي يشنها الطرفين والآن يوجه اللوم للحكومة الشرعية

3. صندوق النقد والبنك الدوليان: يركزان على الاستقرار المالي والفني، والحوكمة، وجمع البيانات، وهذا ما نجده في تقاريرهما والذي يسلط الضوء على الانكماش الاقتصادي المخيف والتكاليف الإنسانية الباهظة، وكل توصياتها في إطار فني إصلاحي، وليس كجزء من استراتيجية اصلاح اقتصادي شامل ، لانهم يعتقدان ان هذا لن يكون إلا بعد التسوية السياسية للازمة اليمنية

4. السعودية والإمارات (التحالف العربي): موقفهما معقد، فبينما يدعمان الحكومة، تضغطان على الحكومة الشرعية للتراجع عن خطوات تصعيدية للحفاظ على الهدنة ومفاوضات السعودية مع الحوثيين، وغالباً ما تكون المساعدات المالية مرتبطة بالتقدم في خريطة التسوية السياسية

هذا الانقسام يمنع تشكيل جبهة دولية موحدة يمكنها فرض حل شامل، ويجعل الحكومة الشرعية نفسها في حالة ارتباك من الحليف الأقوى الذي يمكنها العمل معه، وتتعامل مع كل هذا في ظل غياب استراتيجية للحكومة نفسها، وفي ظل خلافات داخلية بين اطيافها، وفي ظل انقسام القيادة السياسية في اعلى مستوى المتمثل في مجلس القيادة الرئاسي.

أما اللجنة الرباعية بشأن اليمن (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، السعودية، الإمارات)، فهي الهيئة التنسيقية الرئيسية للقوى الكبرى، في الملف اليمني، كل تركيزها المعلن هو إيجاد "تسوية للنزاع"، ولديها مخاوف ان الضغط الاقتصادي قد يكون معرقل للتسوية السياسية.

وفي ظني ، إن الحكومة الشرعية

وحتى حكومة صنعاء تدركا جيداً أن المجتمع الدولي ليس كتلة متجانسة، بل مجموعة من الفاعلين ذوي المصالح المتباينة، وهنا يستمر تحركهما وفقاً لهذا الوضع.

ما اريد تأكيده، أن ما يتم حتى الآن أقرب إلى تكتيكات متسلسلة ضمن إطار حرب اقتصادية، لا إطار استراتيجي اقتصادي إصلاحي شامل ، ومع غياب وحدة القرار داخل الحكومة وتعدد مراكز التأثير، تبقى المكاسب الحالية قابلةً للارتداد سريعاً، وفي ثلاث سيناريوهات:

1. الخنق المنضبط: تتعزز سيطرة عدن على قنوات النقد و التحويلات، و يتحول مركز الثقل الاقتصادي في المناطق المحررة ومركزها عدن ، مع نفوذ تفاوضي أعلى، إلا ان هذا السيناريو يتطلب تمويلاً خارجياً مستمراً من التحالف العربي وحلفاء الحكومة الشرعية وانسجاماً داخلياً في فريق الحكومة ومجلس القيادة.

2. الانهيار المتسلسل: فشلٌ مصرفي قبل نضج المنظومة الجديدة، مما سيؤدي إلى انهيار جديد للصرف، و قفزة أسعار، واضطراب الواردات، وهذا أسوأ السيناريوهات، وارجو ان يكون مستحيلاً

3. جمود تصعيدي (السيناريو الأقرب): استمرار وضعية لا غالب ولا مغلوب، بمعنى استمرار الانقسام النقدي، واستمرار الافقار للمواطنين ، ومزيد من الصعوبات على المنظومة المصرفية ، وهذا سيناريو اللحظة القائمة حتى الان وقد يستمر ، فلا ضوء في الأفق

وإذن، كيف يمكن تحويل هذه "الصدمة" إلى إصلاح؟ اعتقد من خلال التالي:

1. وضع خطة اقتصادية واضحة وملزمة للجميع، بضمانة من التحالف العربي والمجتمع الدولي، هدفها توحيد إدارة المركزي اليمني بأي آلية مناسبة تضمن استقرار تدفقات النقد وتوحيد السياسات النقدية والمالية، وتحييد الخدمات الأساسية مثل البنوك والكهرباء والموانئ عن أي صراع سياسي

2. تطبيق برنامج واضح يهدف إلى تثبيت الأسعار وسعر الصرف، بحيث يشعر الناس بالاستقرار في حياتهم اليومية ويتوقف الغلاء غير المبرر والمفاجئ

3. تنظيم أموال الدولة بما يشمل ادارتها عبر المركزي فقط، ولا يتم الصرف إلا وفق موازنة سنوية ومعلنة.

4. فرض قواعد واضحة على محلات الصرافة لمنع التلاعب بالأسعار

5. إصلاح البنوك وتقوية إدارتها للتأكد من أنها لن تفلس، والأهم هو وضع نظام يحمي أموال المودعين، ومساعدة البنوك المتعثرة لتصبح أقوى

6. وضع خطة واقعية للكهرباء تضمن توفير الوقود واستقرار الكهرباء، مع اتفاقيات واضحة لمحاربة الفساد في ملف تشغيل الكهرباء، واستراتيجية شراكة مع القطاع الخاص والشركات الدولية لتطوير الطاقة مما يسهم في تشغيل المصانع ودعم الاقتصاد الكلي، وليس فقط إنارة البيوت

7. إشراك القطاع الخاص من التجار وأصحاب الشركات في اتخاذ القرارات الاقتصادية كشركاء حقيقيين، والتوقف عن لومهم وتحميلهم مسؤولية فشل السياسات الحكومية كلما حدثت أزمة

ختاماً،

التحسن الذي نراه اليوم هو نجاح مؤقت في السيطرة على الوضع، لكنه ليس حلاً حقيقياً ودائماً للمشكلة الاقتصادية.

هذا النجاح يعتمد كلياً على أمرين: استمرار وصول الدعم المالي من الخارج، وبقاء الحكومة متفقة داخلياً

الحكومة تدرك أنها لا تستطيع حل كل شيء وحدها. الحل يكمن في الصراحة مع الناس، والشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص عبر بيئة أعمال فاعلة، وحل الخلافات السياسية الداخلية بين أطراف الحكومة ومجلس القيادة ، وإصلاح منظومة الرواتب بشكل عادل. والوصول الى تفاهمات مع الشركاء الاقليميين والدوليين حول الملف اليمني.

باختصار، الحلول المؤقتة والقرارات الفردية لن تنهي الأزمة.

الحل الجذري الوحيد هو اتفاق سياسي شامل ينهي الحرب. عندها فقط، سيبدأ بناء اقتصاد حقيقي، وسيصبح استقرار العملة نتيجة طبيعية لهذا الاقتصاد القوي، وليس العكس.

نظرة تحليلية حول تعافي الريال اليمني وأرتباطها بأسعار السلع والخدمات

■ د. محمد صالح الكسادي
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية العلوم الادارية- جامعة حضرموت

بعد ان شهدت العملة الوطنية سلسلة من الانهيارات المتتالية منذ تبني الحكومة اليمنية نظام التعويم الحر الخاضع لنظام العرض والطلب ،واستمرار تدهور الريال اليمني من عام 2018 لغاية تاريخ 22 يوليو 2025 ماهي الاسباب التي تقف خلف ذلك ؟ وكيف أنعكس ذلك على إعادة تسعير السلع والخدمات في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً بعد تعافي الريال بطبعتة الجديدة وفي هذه النظرة التحليلية سوف نناقش هذ الامر في المحاور التالية:

1. الريال اليمني من الانحدار الى الصعود
2. من اجهاض القرارات الى قرارات فاعلة
3. إعادة تسعير السلع والخدمات كان يتواكب مع تعافي العملة الوطنية

❖ 1. الريال اليمني من الانحدار الى الصعود

أن التقلبات الحادة خلال الفترة من 2018 2025- للريال اليمني ،القت بظلالها على الوضع الانساني والمعيشي والخدماتي للمواطنين بدأت ملامحها من انشطار المؤسسات النقدية عام2016، ثم الطبعات الجديدة من العملة الوطنية بين عامي 2017 – 2018، حيث أثرت بشكل سلبي على العملة الوطنية نتيجة التمويل العجز عبر ضخ النقد في ظل تلاشي نمو الناتج المحلي الاجمالي، وهذه تعد بداية الارتفاع المتسارع للريال اليمني ولم تقف الامور عند هذا الحد بل أن جماعة الحوثي منعت التعامل بالطبعات الجديدة من العملة الوطنية عام 2019 ، مما تسبب في زيادة الكتلة النقدية عن حجمها الطبيعي حيث أن أغلب السكان 70% في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، ومن هنا بدأت حلقات المعاناة تتسع في مناطق سيطرة الحكومة بعد تضييق جماعة الحوثي على الحكومة مالياً

قرابة الخمس سنوات جميع السلع والخدمات في تصاعد مستمراً منذ حكومة بن دغر الى حكومة معين عبدالملك ثم جاءت حكومة بن مبارك ازداد الامر نحو الانحدار في ظل تسارع معدلات التضخم وتأكل القوة الشرائية لموظفي الدولة في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً

وفي بداية 2025 وتحت الضغط الشعبي واتساع الاحتجاجات في مناطق الحكومة نتيجة تدهور الاوضاع المعيشية والخدمات من كهرباء ومياه وصحة، كان شهر مايو موعداً مع تغييرات جديدة في رئاسة الحكومة مع بقاء نفس الوزراء، انطلقت خطة المائة يوم والتي بدأت أول نتائجها في منتصف شهر يوليو حيث قامت السلطات النقدية بعد انتقال المنظمة المصرفية

الى العاصمة المؤقته عدن باتخاذ سلسلة من الاجراءات في مراقبة محلات الصرافة اسفرت عن إصدار حوالي 24 قرار باغلاق وسحب تراخيص عدة محلات صرافة حوالي 64 محلاً وفرعاً

و تم ثبيت سعر صرف الريال اليمني بشكل تنازلي من 760 للريال اليمني مقابل الريال السعودي الى غاية أن وصل الى 428 بيعا وشراء425 والدولار من 2800 الى 1616 للريال اليمني مقابل دولار امريكي ، الان مرت قرابة الشهر من تثبيت سعر الصرف مقابل العملات الاجنبية من قبل البنك المركزي اليمني – عدن وجمعية الصرافين التي انتقالها من صنعاء الى عدن كان لها دوراً ايجابياً ، مع تمتع البنك المركزي اليمني – عدن بالاستقلالية في قراراته دون تدخلات سياسية ومحسوبية ولقد اشادت بتلك الاجراءات الرباعية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وكذلك بعض دول الاتحاد الاوروبي.

❖ 2. من اجهاض القرارات الى قرارات فاعلة

أصدر البنك المركزي اليمني- عدن في مارس وابريل من عام 2024 حزمة من القرارات بخصوص نقل البنوك الى مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، وكذلك اغلاق عدد من محلات الصرافة ،الا انها لم تجد طريقها الى التنفيذ بسبب التدخلات الاقليمية والدولية تحت يافطة تخفيض التصعيد مع جماعة الحوثي في 23 يوليو 2024 والتزمت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بهذا الامر لاجل الوصول الى حلول سلمية

إلا انة في بداية مارس من عام 2025 قامت جماعة الحوثي قامت بسك عملة معدنية فئة خمسون ريال يمني واعتبرتها الحكومة اليمنية مزورة ، أن استمرار جماعة الحوثي في عدم الالتزام بتخفيض التصعيد واتخاذ قرارات احادية عمل على انعدام الثقة بهذه الجماعة والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي

وفي بداية يوليو قامت جماعة الحوثي بطباعة عملة ورقية فئة مائتان ريال ،مما جعل البنك المركزي اليمني –عدن يصدر تعليمات بأنها عملة مزورة بل ايدت القرارات من قبل الرباعية

ويعتبر طباعة عملة مزورة تحمل رموز دينية حوثية قرارات احادية تمارسها جماعة الحوثي مخالفة ما تم الاتفاق علية مع الرباعية والامم المتحدة

أن قرار منع تمويل المشتقات النفطية عبر محلات الصرافة كان له بالغ الاثر، وكذا حظر التعامل بالعملات الاجنبية في جميع العقود المالية والخدمات والسلع كان لعب دورا كبير في استعادة الثقة بالعملة الوطنية من قبل الشركات المستوردة والافراد، وكما أن ممارسة اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات

عملها وقيامها وتمويلها لاستيراد السلع في قائمة 25 سلعة ، ارسل رسائل طمأنة الى قطاع الاعمال والمستوردين للسلع وبيئة الاعمال ايجابية

وأعقبت ذلك تعميمات عديدة حول تصحيح مسار السياسة المالية وهو توريد ايرادات المؤسسات الحكومية والوحدات العامة الى البنك المركزي اليمني – عدن واغلاق اي حسابات لها في البنوك ومحلات الصرافة واعطاء مهلة ثلاثة ايام

❖ 3. اعادة تسعير السلع والخدمات كان مناسبا لتحسن العملة الوطنية.

إن ارتفاع معدلات التضخم ترافق مع تدهور في العملة الوطنية وارتفاعات في اسعار السلع والخدمات واضعاف القوة الشرائية للمواطنين فكانت الاثار السلبية في ارتفاع تكاليف الغذاء وخاصة موظفي الدولة في السلك الاداري الذين يعيشون على ميزانيات ثابتة لكن هذا التحسن المفاجئ للجميع في العملة الوطنية انعكس بشكل ايجابي على حياة ومعيشة هؤلاء الشريحة التي ظلت ست سنوات تعاني من تبعات التضخم المفرط لقد تنفس المواطن الصعداء في نهاية شهر يوليو 2025 وبدأت الاسعار بالانخفاض التدريجي نحو الافضل بما يتناسب مع التحسن في العملة الوطنية بنسبة 45%حيث قامت وزارة الصناعة والتجارة بأرسال الفرق الميدانية لمراقبة الاسعار في مختلف المحافظات التي تقع تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً ، ويعتبر القطاع الخاص شريك أساساً في توفير السلع حيث حدد الوكلاء والمستوردين القوائم بالسلع ,وشملت أغلبها الاساسية من طحين وزيوت وسكر وحليب وشمل ايضا الدواجن المستوردة وتم التخفيض الاول تم تخفيض الثاني بنسبة تتراوح بين 35% - 40% وكذلك في مختلف الخدمات، لكن معظم السلع المستوردة تغيير أسعارها بحسب الاسعار العالمية خاصة الاساسية القمح، الارز، السكر، الحليب والزيوت، ولذلك على الحكومة مراجعة الاسعار أولا باول لا ضرر ولا ضرار

الا ان بعض القطاعات لم تشهد تخفيضاً مماثلاً لنسبة التحسن للعملة والوطنية مثل نقابات الباصات ووكلاء توزيع الغاز والايجارات، مسوقي الخضار والفاكهة والاسماك، اللحوم، مواد البناء، الملابس، دخول العيادات والادوية و الاجهزة الكهربائية، مما يجعل الامر خارج السيطرة من قبل الجهات المعنية بالدولة، لذا يجب يكون هناك سعر عادل للجميع

والجداول الاتية تعطي لنا مؤشر على نسبة الانخفاض في بعض السلع الاساسية:

مقارنة بين السعر السابق والسعر الجديد

الصنف	العبوة	الوحدة	السعر السابق	التخفيض الأول	التخفيض الثاني	التخفيض الجديد	اجمالي التخفيض	نسبة التخفيض	السعر الجديد
دقيق سنابل افران	50كجم	كيس	64,800	12,500	8,500	6,000	27,000	42%	37,800
دقيق السنابل	50كجم	كيس	64,500	12,500	8,500	6,000	27,000	42%	37,500
دقيق السنابل	25كجم	كيس	32,550	6,250	4,250	3,000	13,500	41%	19,050
دقيق السنابل	10كجم	كيس	13,350	2,500	1,700	1,200	5,400	40%	7,950
دقيق السنابل مخلوط افران	50كجم	كيس	63,000	12,500	8,500	5,200	26,200	42%	36,800
دقيق السنابل مخلوط	50كجم	كيس	62,700	12,500	8,500	5,200	26,200	42%	36,500
دقيق السنابل مخلوط	25كجم	كيس	31,650	6,250	4,250	2,600	13,100	41%	18,550
دقيق السنابل مخلوط	10كجم	كيس	12,950	2,500	1,700	1,000	5,200	40%	7,750
دقيق السنابل بر مطحون	50كجم	كيس	56,500	12,500	8,500	1,500	22,500	40%	34,000
دقيق السنابل بر مطحون	25كجم	كيس	28,550	6,250	4,250	750	11,250	39%	17,300
دقيق السنابل بر مطحون	10كجم	كيس	11,750	2,500	1,700	300	4,500	38%	7,250

وزارة الصـــــــناعة والتجـــــــارة
مكتـب الصـناعة والتجـارة م/شـبوة

التاريخ: - 11/أغسطس/2025

تسعيرة مؤقتة بحسب المتغيرات لسعر الريال اليمني مقابل الريال السعودي

للمواد الأساسية على سعر 428 ريال يمني

الصنف		العبوة	الكمية	السعر
الدجاج المجمد	دجاج برازيلي	حجم1200	حبة	4500
	دجاج برازيلي	حجم1100	حبة	4100
	دجاج برازيلي	حجم1000	حبة	3800
	دجاج برازيلي	حجم900	حبة	3,300
	دجاج برازيلي	حجم800	حبة	2900
	دجاج برازيلي	حجم700	حبة	2400

Republic of Yemen
Ministry of Industry & Trade

الجمهورية اليمنية
وزارة الصناعة والتجارة

محافظة حضرموت - الساحل

اسعار السلع من واقع النزولات الميدانية والكشوفات المرفوعة من الوكلاء والمستوردين

الرقم	اسم الصنف	النوع	العبوة	السعر السابق	السعر الحالي	على نسبة ٣٥%
1	ارز	المبدع	40كجم	121500	96000	78975
2	ارز	المبدع	20كجم	61300	48300	39845
3	ارز	المبدع	10كجم	30600	24300	19890
4	ارز	المبدع	5كجم	15400	12200	10010
5	ارز	الفائق	40كجم	137000	108000	89050
6	ارز	الفائق	20كجم	69000	65000	44850
7	ارز	الفائق	10كجم	34500	27300	22425
8	ارز	الفائق	5كجم	17400	13700	مناسب
9	ارز	المونديال	40كجم	123500	98000	80275
10	ارز	المونديال	10كجم	31200	24800	20280
11	ارز	المونديال	5كجم	15700	12500	10205
12	ارز	اعجاب	40كجم	121000	99000	78650
13	ارز	اعجاب	20كجم	60000	49800	39000
14	ارز	اعجاب	10كجم	30300	25000	19695
15	ارز	اعجاب	5كجم	15400	12600	10010
16	ارز	القارة	40كجم	113000	89000	73450
17	ارز	القارة	10كجم	28500	22500	18525
18	ارز	النفحة	40كجم	105000	82000	68250
19	ارز	طائرات	40كجم	89500	70000	58175
20	ارز	الاعتماد	10كجم	25300	19500	16445
21	ارز	المحضار	40كجم	116000	91000	75400
22	ارز	المحضار	20كجم	58300	45800	37895
23	ارز	المحضار	10كجم	29300	23000	19045
24	ارز	المحضار	5كجم	14700	11600	9555

Republic of Yemen
Ministry of Industry & Trade

الجمهورية اليمنية
وزارة الصناعة والتجارة

محافظة حضرموت - الساحل

اسعار السلع من واقع النزولات الميدانية والكشوفات المرفوعة من الوكلاء والمستوردين

الرقم	اسم الصنف	النوع	العبوة	السعر السابق	السعر الحالي	على نسبة ٣٥%
25	دقيق	صلالة	50ك	61500	34000	مناسب
26	دقيق	صلالة	10ك	12400	8000	مناسب
27	دقيق	صلالة	5ك	10400	4200	مناسب
28	دقيق	حضرموت	50ك	59500	34000	مناسب
29	دقيق	حضرموت	25ك	30000	18000	مناسب
30	دقيق	حضرموت	10ك	12400	7500	مناسب
31	دقيق	خريف	50ك	60000	37200	مناسب
32	دقيق	الريان	50ك	59300	39000	38545
33	دقيق	الريان	25ك	32000	19500	20800
34	دقيق	الريان	10ك	12800	7400	8320
35	سكر	برازيلي	50ك	105500	65000	مناسب
36	سكر	برازيلي	10ك	20000	13000	مناسب
37	سكر	برازيلي	25ك	51000	33000	مناسب
38	سكر	برازيلي	5ك	10500	6300	مناسب
39	سكر	حلا	10ك	22000	12800	مناسب
40	سكر	حلا	5ك	11500	6800	مناسب
41	سكر	ابوعقيل	10ك	20000	13000	مناسب
42	سكر	الفانق	10ك	20000	13000	مناسب
43	زيت	ماليزيا	20لتر	79500	45000	مناسب
44	زيت	خارجي	8لتر	30500	19000	مناسب
45	زيت	خارجي	4لتر	16000	9600	مناسب
46	زيت	خارجي	1,5لتر	6500	3900	مناسب
47	حليب	دانو	2248ج	54000	41000	35100
48	حليب	الفانق	1800ج	29400	18000	مناسب

Republic of Yemen
Ministry of Industry & Trade

الجمهورية اليمنية
وزارة الصناعة والتجارة

محافظة حضرموت - الساحل

اسعار السلع من واقع النزولات الميدانية والكشوفات المرفوعة من الوكلاء والمستوردين

الرقم	اسم الصنف	النوع	العبوة	السعر السابق	السعر الحالي	على نسبة ٣٥%
73	مكرونة مقطع	الفخامة	400ج	1310	850	مناسب
74	مكرونة	الفخامة	400ج	1235	800	مناسب
75	مكرونة	الصفوة	مقطع	1150	750	747.5
76	حليب	بقري	كبير	1730	1200	مناسب
77	حليب	بقري	صغير	964	700	626.6
78	دجاج	برازيلي	1200ج	7800	4700	مناسب
79	دجاج	برازيلي	1100ج	7000	4300	مناسب
80	دجاج	برازيلي	1000ج	6300	4000	مناسب
81	دجاج	برازيلي	900ج	5700	3300	مناسب
82	دجاج	برازيلي	800ج	5200	3000	مناسب
83	دجاج	برازيلي	700ج	5000	2500	مناسب
84	اندومي	خضار	75ج	700	500	455
85	قشطه	الفخامة	155ج	1075	697	مناسب

هذه القائمه قابلة للتغيير بحسب تغيير سعر الصرف للعملة

اسعار السلع من واقع النزولات الميدانية والكشوفات المرفوعة من الوكلاء والمستوردين

الرقم	اسم الصنف	النوع	العبوة	السعر السابق	السعر الحالي	على نسبة ٣٥%
49	حليب	الفاتق	2500ج	39800	25000	مناسب
50	حليب	انكور	2500جم	51000	33161	33150
51	حليب	دانو	1ك	21500	16000	13975
52	سمن	القمرية	علبة	7600	5200	4940
53	سمن	البنت	علبة	7500	5100	4875
54	فاصوليا	لونا	علبة	1600	1000	1040
55	فاصوليا	عالبال	علبة	1450	1000	942.5
56	فول مدمس	صيني	علبة	800	560	520
57	طماطم	المدهش	متوسط	1250	900	812.5
58	جبن	السالم	24قطع	4930	3000	مناسب
59	جبن	السالم	8قطع	1620	1100	1053
60	تونة	تستاهل	1400ج	2000	1190	مناسب
61	تونة	الغويزي	185ج	4800	3300	3120
62	تونة	الفخامة	100ج	1910	1230	مناسب
63	تونة	الفخامة	185ج	2940	2145	1911
64	تونة	شاهين	90	1716	1114	مناسب
65	تونة	شاهين	160	2729	1770	مناسب
66	تونة	تستاهل	70ج	1280	770	مناسب
67	البيض	طبق	30حبة	7500	4000	مناسب
68	حليب	الممتاز	كبير	2540	2000	1651
69	حليب	الممتاز	صغير	1210	1000	786.5
70	مكرونة	عالبال	800ج	1100	675	مناسب
71	مكرونة	عالبال	طويل	1000	580	مناسب
72	مكرونة	الصفوة	طويل	1000	650	مناسب

نعلن عن تخفيض في أسعار منتجاتنا

نظراً للتخفيض الحاصل في سعر العملة وانطلاقاً من مسؤوليتنا الاجتماعية نعلن عن تخفيض اسعار منتجاتنا كالآتي:

اسم الصنف	الوحدة	السعر السابق	التسعيرة الجديدة للجملة
أرز شـــاهين 40 كجم	كيس	130,000ريال	99,000 ريال
أرز التيسير 40 كجم	كيس	112,000ريال	88,000 ريال
أرز مثيبة 40 كجم	كيس	111,000ريال	83,000 ريال
أرز الأرض 40 كجم	كيس	136,000 ريال	103,000 ريال
أرز الفخـــامة 40 كجم	كيس	134,000ريال	106,000ريال
أرز الريـــان 40 كجم	كيس	156,000ريال	124,000ريال
أرز الرواسي 40 كجم	كيس	142,000ريال	112,000ريال
أرز البلدة 40 كجم	كيس	130,000 ريال	100,000 ريال
أرز الديوان 40 كجم	كيس	146,000ريال	125,000ريال
أرز اليمامة 40 كجم	كيس	88,000 ريال	73,000 ريال
أرز السحاب 40 كجم	كيس	134,000 ريال	101,000ريال
زيت الفخامة 5 لتر ×4	كرتون	97,100 ريال	63,000 ريال
زيت الفخامة 4 لتر ×4	كرتون	79,400 ريال	51,500 ريال
زيت الفخامة 3 لتر ×6	كرتون	90,900 ريال	59,000 ريال
زيت الفخامة 1.5 لتر ×6	كرتون	50,100 ريال	32,500 ريال
تونا الفخامة سفير(48×100جم	كرتون	91,700 ريال	59,500 ريال
تونا الفخامة كبير 185 جم ×24	كرتون	79,400 ريال	51,500 ريال
تونا شاهين سفير 90 جم ×48	كرتون	82,400 ريال	53,500 ريال
تونا شاهين كبير 160 جم ×24	كرتون	65,500 ريال	42,500 ريال
تونا الديوان 180 جم ×24	كرتون	56,300 ريال	36,500 ريال
ماكريل شاهين 200 جم ×24	كرتون	35,500 ريال	23,000 ريال
ماكريل فوكس 200 جم ×24	كرتون	35,500 ريال	23,000 ريال
ملمامظم الفخامة سفري 70 جم	كرتون	28,500 ريال	18,500 ريال
ملمامظم الفخامة سفري 90 جم	كرتون	35,500 ريال	23,000 ريال
ملمامظم الفخامة سفري 50 جم ×25	كرتون	22,400 ريال	14,500 ريال
مكرونة الفخامة 400 جم ×20	كرتون	24,700 ريال	16,000 ريال
مكرونة الفخامة مقطع 400 جم ×20	كرتون	26,200 ريال	17,000 ريال
مكرونة الديوان 400 جم ×20	كرتون	20,100 ريال	13,000 ريال
فشطة الفخامة 155 جم × 48	كرتون	51,600 ريال	33,500 ريال

أسعار الأرز لشركة BMC المحضار ١١/٨/٢٠٢٥م			
أسم الصنف	السعر السابق	التخفيض الأول	التخفيض الثاني
أرز الفائق ٤٠كجم	137,000ريال	107,000ريال	89,000ريال
أرز الإعجاب ٤٠كجم	120,000ريال	98,000ريال	80,000ريال
أرز المونديال ٤٠كجم	123,500ريال	97,000ريال	80,000ريال
أرز المبدع ٤٠كجم	121,000ريال	95,000ريال	79,000ريال
أرز الراسخ ٤٠كجم	99,000ريال	78,000ريال	67,000ريال
أرز عال العال ٤٠كجم	115,000ريال	90,000ريال	75,000ريال
أرز المزارع الخضراء ٤٠كجم	118,000ريال	92,000ريال	78,000ريال
أرز القارة ٤٠كجم	112,000ريال	88,000ريال	74,000ريال
أرز نفحة النفحة ٤٠كجم	104,000ريال	81,000ريال	70,000ريال
أرز نفحة ٤٠كجم	97,000ريال	76,000ريال	66,000ريال
أرز طائرات ٤٠كجم	88,500ريال	69,000ريال	58,000ريال
أرز المزارع الذهبي ٤٠كجم	135,000ريال	108,000ريال	90,000ريال
أرز التباهي ٤٠كجم	135,000ريال	108,000ريال	90,000ريال
أرز الاعتماد ٤٠كجم	99,000ريال	77,000ريال	67,000ريال

❖ التحديـــــــات:

1. عدم تنفيذ القرارت بشكل فوري يؤدي الى انعدام الثقة في اجهزة الدولة الامنية و القضائية

2. العقوبات تكون مخففة من قبل البنك المركزي حيث الاغلاق يجب يكون نهائياً والسحب للتراخيص يتم دون فرض أي غرامة مالية

3. بقاء الاحتكار من قبل الوكلاء ومسوقي الغاز وكذلك النقابات التي اتجهت الى منحى يخدم مصالها واعضائها واغفال الصالح العام ورفضها قرارات الدولة وفرض اسعار عالية، مما يؤدي الى الاحتكار وانعدام التنافسية في تسويق الخدمات واضعاف لجهود الدولة في تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي

4. عدم اغلاق الحسابات الشخصية في محلات الصرافة ، هناك سيولة مكتنزة لا يستفاد منها الاقتصاد بينما يستفاد منها من قبل الصرافات بالمضاربة وغسيل الامول

5. تعطيل تنفيذ القوانين قبل اصحاب النفوذ المتضررين من انفاذ القوانين

6. عدم ادراج المتعاقدين ضمن ميزانية الدولة او ميزانيات محلية غير معززة بالشفافية ،مما يجعل هناك تلاعب بالايرادات المحلية حيث هناك ازدواج في التعاقد

7. عدم مراجعة الاسعار عالمياً وبخاصة في السلع الاساسية المستوردة، والمواد الخام لمدخلات الانتاج بشكل يومياً من خلال بورصات السلع ،يجعل هنا هوامش ربح عالية او منخفضة بالنسبة للمستورد والصناعات التحويلية المحلية، ممكن يدفع القطاع الخاص الى الهروب لذا يجب مراعاة ظروف السوق والتغيرات الحاصلة عالمياً

8. توقف وزارة الصناعة والتجارةومكاتبها عن النزولات ومراقبة الاسواق بشكل دوري يؤدي الى التلاعب بالاسعار من قبل محلات التجزئية.

دور جمعية حماية المستهلك في "حماية المستهلك"

■ د. عيسى سالم الاحمدي
عضو اللجنة العليا لحماية المستهلك

لقد اصبح الاهتمام بحماية المستهلك في السوق اليمنية ضرورة ملحه في الوقت الراهن وذلك من خلال ضمان حمايته من الممارسات التجارية الغير عادلة والحفاظ على حقوقه ومصالحه من خلال إيجاد علاقات تسويقية شفافة بين المستهلكين من جهة والمنتجين والمسوقين من جهة أخرى ، خصوصا وان الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة اليمنية والتي انعكست ايجابا على القيمة الشرائية للريال اليمني ، قد قابلت بالمقاومة وعدم الترحيب من قبل بعض المنتجين والمسوقين وذلك بتمسكهم بالاسعار الغير عادلة التي لا تحقق التوازن بين مصالح المستهلكين والمنتجين والمسوقين، مما يؤثر سلبا على المستهلكين باستنزاف مقدراتهم المالية، هذه المقاومة وعدم الترحيب بالاصلاحات من قبل بعض المنتجين والمسوقين تؤكد بوجود ممارسات تسويقية غير أخلاقية في السوق كالغش التجاري والاعلانات المضللة والتعبئة الغير سليمة والاوزان الغير حقيقية

ويركز مفهوم حماية المستهلك على الاقرار بوجود حقوق المستهلك على المنتجين والمسوقين يجب احترامها والايفاء بها، وقد اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1985 م الحقوق التالية:

1- حق الامان في استخدام المنتج:

يتضمن هذا الحق حماية المستهلك من المنتجات الضارة التي قد تؤدي إلى أضرار صحية أو تؤثر على سلامته

2- حق الحصول على المعلومة:

يتمثل هذا الحق في حق المستهلك في الحصول على المعلومات الكافية وذات المصداقية العالية عن المنتجات المعروضة

3- حق الاختيار:

يتمثل هذا الحق في حق المستهلك في امتلاك المستهلك الحرية في الاختيار اثناء عملية الشراء

4- حق ابداء الرأي:

يتمثل هذا الحق في حق المستهلك في ابداء ارائه ووجهة نظرة فيما يتعلق بالمنتجات المعروضة خصوصا تلك المعرضة للتلف

5- حق التعويض:

يتمثل هذا الحق في حق المستهلك في الحصول على تسوية عادلة لمطالبة المشروعة بما في ذلك التعويض عن المنتجات الرديئة

6- حق التثقيف:

يتمثل هذا الحق في حق المستهلك في اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لممارسة الاختيارات الواعية بين المنتجات

7- حق اشباع الاحتياجات الأساسية:

يتمثل هذا الحق في حق المستهلك في الحصول على السلع والخدمات الضرورية كالغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية

8- حق العيش في بيئة صحية:

يتمثل هذا الحق في حق المستهلك في العيش والعمل في بيئة خالية من المخاطر

9- حق المقاطعة:

يتمثل هذا الحق في حق المستهلك في مقاطعة منتجات الشركات اول الدول التي تنتهك حقوقه

وبما ان المستهلك هو الطرف الاضعف في عملية التبادل وان حمايته مسئولية تقع على عاتق كل من الحكومة والمجتمع المدني، فيجب أن تتضافر الجهود الرسمية والمدنية لتحقيق حمايته والحفاظ على حقوقه ومصالحة وفق منظومة متكاملة تشمل جهود الأجهزة الحكومية الرقابية المختصة ومنظمات المجتمع المدني ممثلا بجمعية حماية المستهلك التي اصبح يعتمد عليها كثيرا في توعية المستهلكين بحقوقهم والدفاع عن مصالحهم ، حيث تعتبر جمعية حماية المستهلك الممثل المجتمعي الوحيد المساند لجهود الأجهزة الرسمية في مواجهة الممارسات التسويقية الغير أخلاقية التي تمس حقوق المستهلك ومصالحه

وتقوم جمعية حماية المستهلك بدور وقائي ودور دفاعي، حيث يتمثل الدور الوقائي في توعية المستهلكين من الممارسات التسويقية الضارة، بينما يتمثل الدور الدفاعي في الدفاع عن المستهلكين امام السلطات القضائية عند حدوث أضرار صحية بالمستهلكين نتيجة استخدامهم المنتجات، ويمكن ابراز مهام جمعية حماية المستهلك فيما يلي:

1- مراقبة الاسعار وجودة المنتجات
2- توعية المستهلكين بطرق ترشيد الاستهلاك وتقديم الاستشارات لهم
3- تمثيل المستهلكين امام السلطات القضائية والدفاع عن مصالحهم
4- تلقي الشكاوى من المستهلكين والتحقق منها والعمل على حلها
5- مساندة الجهود الحكومية المختصة بحماية المستهلك وابلاغ تلك الجهات بكل ما يمس حقوق المستهلك ومصالحه
6- اقتراح الأنظمة ذات الصلة بحماية المستهلك وتطورها
7- تمثيل المستهلك في اللجان والهيئات المحلية ذات العلاقة بحماية المستهلك
8- الاسهام في نشر ثقافة حقوق المستهلك وانشاء قواعد البيانات ذات العلاقة بحماية المستهلك
9- تقديم المعلومات للاجهزة الحكومية المختصة عن المشاكل المتعلقة بالمستهلك
10- اعداد البحوث والدراسات ونشر نتائجها وعقد الندوات ذات العلاقة بحماية المستهلك

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر أغسطس 2025

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	2830	2853	1615	1630	1615	1630	1615	1630
		سعودي	744	748	425	428	425	428	425	428
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	50000		40000		40000		35000	
02	دقيق السنابل ابيض	50	62000		54000		38000		38000	
03	أرز الفخامة	40	134000		100000		85000		85000	
04	سكر برازيلي	50	105000		80000		60000		60000	
05	زيت الطبخ	8 لتر	33000		25000		20000		20000	
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	21000		15000		12000		12000	
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	55500		40000		30000		30000	
08	شاي الكبوس	1	18000		15000		13000		12000	
09	الفاصوليا الحمراء	1	5000		4000		4000		3000	
10	الفاصوليا البيضاء	1	4500		3000		3000		2500	
11	العدس الأصفر	1	4500		3000		3000		2500	
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	10500		6000		5000		4600	
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	1500		1200		1000		950	
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	5000		5000		5000		5000	
15	البرتقال	1	5000		5000		4000		4000	
16	الموز	1	1500		1500		1200		1000	
17	التمور	1	4000		4000		3000		3000	
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	1500		1000		1000		1000	
19	البصل الجاف	1	1000		1000		1000		1000	
20	الباذنجان	1	1000		1000		1000		1000	
21	الطماطم	1	1000		1000		1000		1500	
22	الباميا	1	4000		3000		3000		3000	
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	25000		25000		25000		15000	
24	الدجاج الحي	1	10000		7000		7000		7000	
25	الدجاج المجمد ساديا	1	9000		7000		5000		4600	
26	طبق البيض	1	8500		8500		6000		5000	
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	16000		12000		14000		12000	
28	الديرك	1	28000		24000		24000		24000	
29	السخلة	1	24000		20000		20000		20000	

تحليـــل أسعار السلع لشهر أغسطس 2025م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سعر صرف الريال مقابل الدولار:

شـهر أغسـطس من عام 2025م هو الشـهر الذي أظهـرت الحكومـة اليمنية بقيـادة سـعادة رئيس مجلـس الوزراء الأسـتاذ/ سـالم بـن بريـك واخوانه في قيادة البنك المركـزي الإصلاحات المالية للعملة الوطنيـة (الريال) حيـث ارتفعت قيمـة الريال أمـام العـملات الأجنبية بما يعادل 47%، مـن 2853 ريال لكل دولار إلى 1630 ريال، وهـذا التحول المفصلي فـي تاريخ الفترة الحاليـة للريال اليمني، هذا الارتفاع سـينعكس على الأسـعار في السـلع المسـتورة وهذا ما سنلاحظه في تقريرنا الآتي:

■ السلع لأساسية:

فـي قائمـة السـلع الأساسـية التي ترصدهـا مجلـة الرابطة، شـهدت معظم السـلع انخفاضـاً كبيـرا في أسـعارها، وهذا نتيجة ارتفاع قيمـة العملة الوطنية الريـال امـام العـملات الأجنبيـة ، فقد انخفض سـعر كيس دقيق السنابل 50 ك مـن 50 ألف إلـى 38 ألف ريال وانخفض سـعر كيس أرز الفخامة 40 ك من 134 ألف إلـى 85 ألف ريال، وانخفض سـعر كيس السـكر البرازيلـي 50 ك من 105

ألف إلـى 60 ألف ريال وانخفضت سـعر علبـة حليب الأطفال بيـبلاك من 21 ألف إلـى 12 ألف ريال

■ السلع المكملة:

كمـا شـهدت قائمـة السـلع المكملة التـي ترصدها مجلة رابطـة الاقتصاديين انخفاضات كبيرة كونها سـلع مستوردة، فقـد انخفض سـعر علبـة حليـب الدانو 1.8 ك مـن 55 ألـف إلـى 30000 ألف ريال وانخفض سـعر شـاي الكبوس 1ك من 18 ألف إلـى 12 ألف ريال، وانخفض سـعر باكت معجون طماطـم المدهش من 10 ألـف ريال إلى 4.6 ألف ريال وانخفض سـعر مكرونة المائـدة 400 جم من 1.5 ألـف ريال إلى 950 ريال

■ الفواكه والخضار:

لم تشـهد أسـعار الخضـار والفواكه انخفاضـات فـي أسـعارها مثـل التفاح المسـتورد حيث يبـاع الكيلو 5 ألف ريال وهـذا غريب علـى الرغم انه مسـتورد، امـا المنتجـات المحلية مثـل البطاطس والطماطـم والبصـل فقد كانت أسـعارها ثابتـه طـوال الشـهر عـدا البطاطـس انخفض مـن 1.5 ألـف ريال 1 ألف ريال

للكيلو كمـا انخفضت البامية من 4 ألف ريال إلـى 3 ألـف ريال للكيلو

ثبـات أسـعار الخضـروات والفواكة يعـود إلى انها منتجات محلية واسـعارها يتحكم بهـا قوى العـرض والطلب عكس السـلع المسـتوردة التي يتحكم بها سعر صرف الدولار

■ اللحوم والاسماك:

سـعر الكيلـو الحـم البلـدي انخفض من 25 ألـف ريال إلـى 15 ألف ريال كما انخفض سـعر الدجاج الحـي من 10 ألف ريال إلـى 7 ألف ريال والدجـاج المجمد 1 ك انخفـض من 9 ألـف ريال إلى 4.6 ريال وكذلـك طبـق البيض انخفـض من 8.5 ألف ريال إلـى 5 ألف ريال.

كمـا شـهدت الأسـماك انخفاضا في أسـعارها حيث انخفـض 1ك ثمد من 14 ألف ريال إلـى 12 ألف ريال وانخفض 1ك ديرك من 28 ألـف ريال إلى 24 ألف ريال كمـا انخفـض 1ك سـخلة مـن 24 ألف ريال إلـى 20 ألـف ريال.لقـد شـهد هذا الشـهر انخفاضات كبيرة في كل السـلع المسـتوردة ومعظم السـلع المحلية، فهو بدايـة حقيقيـة لتعافي الاقتصـاد اليمني بصـورة كاملة.

مقالات اقتصادية

■ إعداد/ عارف حنش
خبير اقتصادي

أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنوك اليمنية

(دراسة حالة: الانخفاض الأخير واحتمال وصول الريال اليمني إلى 140 مقابل الريال السعودي)

المقدمة

تلعب أسعار صرف العملات الأجنبية دورًا محوريًا في استقرار الأنظمة المصرفية، حيث ترتبط بها قيمة الأصول والالتزامات الأجنبية للبنوك. في اليمن، تتضاعف هذه الأهمية نظرًا لاعتماد الاقتصاد على التحويلات والتمويلات الخارجية. وقد شكّل الانخفاض الأخير للعملات الأجنبية، مع توقع وصول الريال اليمني إلى 140 مقابل الريال السعودي، تحديًا وجوديًا للبنوك المحلية

الأثر المحاسبي لتقلبات أسعار الصرف

طبقًا للمعيار الدولي IAS 21 – آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية:

- تُعاد ترجمة البنود النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية بسعر البنك المركزي في نهاية الفترة

- تُعكس الفروقات الناتجة كأرباح أو خسائر في قائمة الدخل، أو ضمن الأرباح الشاملة الأخرى (OCI) في حال ترحيلها إلى حقوق الملكية

النتيجة العملية:

- مركز طويل: خسائر عند انخفاض سعر الصرف
- مركز قصير: أرباح عند الانخفاض.

تعريف مراكز العملة

◄ مراكز العملة (Open Currency Positions): هي الفرق بين ما يمتلكه البنك من أرصدة بالعملة الأجنبية وما عليه من التزامات بنفس العملة

◄ مركز طويل (Long Position): البنك يحتفظ بعملات أجنبية أكثر مما عليه من التزامات ← معرض للخسارة إذا انخفض سعر الصرف

◄ مركز قصير (Short Position): التزامات البنك بالعملات الأجنبية تفوق ما يحتفظ به ← معرض للخسارة إذا ارتفع سعر الصرف

أمثلة رقمية للتوضيح

الوضع	الأرقام	النتيجة عند انخفاض سعر الصرف
مركز طويل	أصول 10 مليون دولار - التزامات 8 مليون دولار = صافي 2 مليون دولار	▼ خسارة تقييم
مركز قصير	أصول 5 مليون دولار - التزامات 7 مليون دولار = صافي 2- مليون دولار	▲ ربح تقييم

◄ الخلاصة:

المركز الطويل يربح عند صعود العملة الأجنبية ويخسر عند انخفاضها، بينما المركز القصير يربح عند الانخفاض ويخسر عند الارتفاع

الإدارة المصرفية للمخاطر (وفق بازل III)

• وضع حدود للمراكز المفتوحة (Net Open Position)
• متابعة يومية لحركة أسعار الصرف وحساسية الأرباح

• تكوين مخصصات في حال توقع انخفاض حاد (مثل 140 ريال/سعودي)

• إجراء اختبارات ضغط دورية.
• الإفصاح الشفاف للإدارة والمساهمين.

التوازن بين السيولة والمخاطر

الاحتفاظ بمركز طويل (سيولة أجنبية) يقوي المركز المالي للبنك، لكنه يعرضه لخسائر تقييم محاسبية عند انخفاض سعر الصرف

الحلول العملية في اليمن:

• توزيع المراكز على أكثر من عملة (دولار، يورو، درهم) لتقليل المخاطر
• تكوين مخصصات من الأرباح السابقة لامتصاص الخسائر المحتملة
• استخدام OCI لترحيل فروق العملة إلى حقوق الملكية بدلًا من تحميلها مباشرة على الأرباح
• موازنة الأصول والالتزامات بنفس العملة (Natural Hedge)
• وضع حدود للمراكز المفتوحة حسب رأس المال التنظيمي

تعريف البنود النقدية وغير النقدية

البنود النقدية:

• أصول أو التزامات قابلة للتحصيل أو السداد بمبالغ ثابتة
مثل: النقدية، الحسابات المدينة/الدائنة، القروض
• تتأثر مباشرة بتغير سعر الصرف وتعاد ترجمتها دوريًا

البنود غير النقدية:

• أصول أو التزامات لا تتحدد قيمتها بمبالغ ثابتة
• مثل: الأصول الثابتة، المخزون، الاستثمارات
• لا تعاد ترجمتها إلا إذا كانت بالقيمة العادلة

الأرباح الشاملة الأخرى (OCI)

◄ هي بنود دخل أو خسائر لا تُدرج مباشرة في قائمة الأرباح والخسائر (P&L)، بل تُرحل إلى قائمة الدخل الشامل ثم إلى حقوق الملكية

• يدخل قائمة الأرباح والخسائر (P&L):
- فروق تقييم البنود النقدية بالعملات الأجنبية
- الدخل التشغيلي (فوائد، عمولات)
- خسائر الائتمان.

• يُرحل إلى OCI:
- فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية
- أرباح/خسائر أدوات التحوط غير المحققة

- فروق تقييم استثمارات FVOCI.
- بعض فروق العملة (حسب سياسة البنك)

◄ في البنوك اليمنية: ترحيل فروق العملة إلى OCI قد يكون وسيلة لامتصاص صدمات انخفاض الصرف وتخفيف أثرها على الأرباح التشغيلية

الخاتمة

إن احتمال وصول الريال اليمني إلى 140 مقابل الريال السعودي يمثل اختبارًا حقيقيًا للبنوك المحلية.
مواجهة هذا التحدي تتطلب:
• الالتزام الصارم بالمعايير الدولية (IAS 21 وبازل III)

• تكوين مخصصات احترازية.
• توزيع مراكز العملات وتفعيل التحوط الطبيعي
• تعزيز الشفافية مع المساهمين والعملاء

الخلاصة:

الإدارة الفعّالة لمخاطر أسعار الصرف ركيزة أساسية لضمان:
• استقرار الأرباح،
• حماية رأس المال،
• تعزيز الثقة في القطاع المصرفي اليمني

القطاع الخاص: شريك أساسي في الاستقرار والتنمية

كـــارم السراري
مدير عام شركة السراري التجارية

يُعد القطاع الخاص الركيزة الأساسية لأي اقتصاد حديث، فهو الذي يوفر فرص العمل لشريحة واسعة من المجتمع، ويُسهم في توفير السلع والخدمات بما يتناسب مع قدرات المستهلكين ورغباتهم، من حيث السعر والجودة وطريقة العرض، مستخدماً أساليب تسويق ودعاية جذابة تجعل السلع والخدمات أكثر قرباً من احتياجات الناس

ويمتاز القطاع الخاص بقدرته على التكيف مع المتغيرات والاستجابة السريعة للظروف الاقتصادية والسياسية، فهو يبحث دائماً عن البيئة الجاذبة للاستثمار، ولا يمكن أن يستمر في بيئة طاردة. ومن هنا، فإن الدول التي تسعى إلى التطور والاستقرار تولي أهمية خاصة للقطاع الخاص، بل وتعمل على تعزيز الشراكة بينه وبين الحكومة من خلال التشريعات والقرارات التي تدعمه وتذلل العقبات أمامه

إن فعالية القطاع الخاص ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى جدية وإيجابية الإصلاحات الحكومية. فكلما وفرت الدولة بيئة استثمارية مناسبة، تركت المجال للقطاع الخاص كي يقود عملية البناء والتنمية، ويصبح شريكاً فاعلاً في النهضة الاقتصادية. والدول الناضجة تدرك ذلك، فتسعى إلى فهم احتياجات القطاع الخاص أولاً، وتلبيتها، ثم تطلب منه ما تحتاجه في المقابل لخدمة أهداف الدولة التنموية

كما أن القطاع الخاص لا يغفل عن دوره الإنساني تجاه أبناء الوطن، إذ يسعى للتخفيف من معاناتهم في الأزمات والظروف القاسية. ولعل التجربة اليمنية خير مثال، حيث لعب القطاع الخاص دوراً محورياً قبل الحرب وبعدها في ضمان توفر المواد الغذائية بالأسعار المناسبة، ومنع حدوث أزمة غذائية كبرى، وهو إنجاز يصعب حتى على بعض الحكومات تحقيقه

ويبرز أيضاً جانب مهم من مساهمة القطاع الخاص يتمثل في بيع السلع والمواد بالأجل، رغم ما يحمله ذلك من مخاطر في ظل انهيار العملة والتقلبات السياسية. إلا أن هذا السلوك يعكس حساً إنسانياً واجتماعياً، ويجعل من التاجر الوطني أقرب إلى أبناء بلده وكأنه الأب الراعي لهم

وبذلك يتضح أن القطاع الخاص ليس مجرد مكون اقتصادي، بل هو شريك أساسي في الاستقرار والتنمية، وعنصر إنساني يعكس نبض المجتمع ويشارك في مواجهة تحدياته

أثـر الإصلاحات الاقتصادية على القطـاع البنكـــــي في المحافظات المحررة

■ عبدالله عبدالرحمن طه
محاسب قانوني معتمد

◄ أولاً: السياق العام للإصلاحات الاقتصادية

تشـهد المحافظـات الواقعـــــة تحـت إدارة الحكومـة الشـرعية فـي الجمهوريـة اليمنيـة تحـولات اقتصاديـة متسـارعة، مدفوعـة بـإرادة سياسـية واضحـة لإعـادة بنـاء مؤسسـات الدولـة وتفعيـل أدوات الإصلاح المالـي. ومنـذ عـام 2021، شـرعت الحكومـة فـي تنفيـذ خطـوات عمليـة لتوحيـد الإيـرادات، ضبـط السـيولة، وتطويـر البنيـة المؤسسـية للقطـاع البنكـي، لا سيما في محافظات عدن، حضرموت، المهـرة، شـبوة، ومـأرب، ضمـن رؤيـة وطنيـة تهـدف إلـى تعزيـز الاسـتقرار المالـي وتحقيـق الشـفافية

وقـد اكتسـبت هـذه الإصلاحـات زخمـاً إضافيـاً مـع تولـي دولـة رئيـس الـوزراء، الأسـتاذ سـالم بـن بريـك، قيـادة الحكومـة فـي مايـو 2025، مسـتفيداً مـن خلفيتـه الفنيـة العميقـة فـي الماليـة العامـة والجمـارك. حيـث تبنّـت الحكومـة نهجـاً مؤسسـياً لتوحيـد مصـادر الإيـراد مـن المنافـذ الجمركيـة، الضرائـب، والمـوارد المحليـة، ضمـن إطـار رقابـي يخضـع للمسـاءلة، ممـا سـاهم فـي تحسـين كفـاءة إدارة المـوارد، وتفعيـل أدوات السياسـة النقديـة، والحـد مـن الفسـاد المالـي

وتُعـد الإيـرادات العامـة ركيـزة أساسـية فـي دعـم القطـاع البنكـي، إذ مكّنـت الحكومـة مـن ضبـط التدفقـات النقديـة وتوجيههـا نحـو تمويـل النفقـات ذات الأولويـة، وتعزيـز الثقـة فـي المؤسسـات الماليـة الرسـمية. كمـا سـاهمت فـي تقليـص الفجـوة بيـن السياسـات الماليـة والنقديـة، وتوفيـر بيئـة أكثـر اسـتقراراً لتطويـر التشـريعات البنكيـة، وتفعيـل الرقابـة علـى المصـارف بمـا ينسـجم مـع المعاييـر الدوليـة

ورغـم التحديـات البنكيـة القائمـة، مثـل ضعـف الثقـة المجتمعيـة، انتشـار التعـاملات النقديـة خـارج الإطـار الرسـمي، وتداخـل السياسـات دون تنسـيق فعّـال، فـإن الإرادة السياسـية الجديـدة، المدعومـة بخبـرات فنيـة متخصصـة، تفتـح نافـذة اسـتراتيجية لإعـادة هيكلـة القطـاع البنكـي، وتحقيـق الاسـتقرار المالـي، وتحفيـز النمـو المسـتدام

◄ ثانياً: الأثر الفعلي للإصلاحات حتى منتصف عام 2025:

رغـم التحديـات البنكيـة والاقتصاديـة، بـدأت الإصلاحـات الحكوميـة تُحـدث أثـرًا تدريجيًـا علـى مسـتوى الأداء المؤسسـي، ويمكـن تلخيـص أبـرز النتائـج الفعليـة فيمـا يلـي:

- تحسـن نسـبي فـي كفـاءة إدارة السـيولة عبـر توحيـد جـزء مـن الإيـرادات العامـة فـي المحافظـات المحـررة، ممـا مكّـن البنـك المركـزي

في عدن من التدخل الفني المحدود لضبط السوق النقدية، وتقليص حدة التذبذب في سعر الصرف ضمن نطاقه الجغرافي

● إعادة تنظيم العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي من خلال تفعيل الرقابة البنكية الدي إلزام البنوك التجارية بتقديم تقارير دورية، مما عزز الانضباط المؤسسي، ورفع مستوى الامتثال للسياسات النقدية

● تحسن جزئي في إعادة الثقة المجتمعية حيث بدأت بعض الشرائح المجتمعية في العودة للتعامل مع البنوك، خصوصاً في ظل توسع الخدمات الرقمية، وتقييد المضاربات في العملات الأجنبية، رغم استمرار التعاملات النقدية خارج الإطار الرسمي

● استقرار نسبي في سعر صرف الريال اليمني لم يتحقق تحسن جوهري، لكن تم تقليص التذبذب الحاد في السعر ضمن المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية، نتيجة لضبط المضاربات وتقييد تداول العملات الأجنبية

● استقرار نسبي في أسعار السلع الأساسية برغم انها لم تُسجل انخفاضات مباشرة، لكن الإجراءات الحكومية ساهمت في الحد من التقلبات الحادة في أسعار المواد الغذائية والدوائية، خصوصًا في المناطق التي تشهد انتظاماً في الإيرادات وتقييداً للمضاربات

◄ ثالثاً: الأثر المتوقع في حال استمرار الإصلاحات:

إذا استمرت الحكومة في تنفيذ الإصلاحات البنكية والمالية بنفس النهج المؤسسي، يُتوقع تحقيق الآثار التالية خلال المدى المتوسط:

● استقرار تدريجي في سعر صرف الريال اليمني من خلال توسيع نطاق توحيد الإيرادات، وتفعيل أدوات السياسة النقدية، يُتوقع أن يستقر سعر الصرف ضمن نطاق أكثر انضباطاً، مما يقلل من تقلبات السوق ويعزز الثقة في العملة المحلية

● انخفاض تدريجي في أسعار السلع الأساسية عند استقرار سعر

الصرف سيؤدي إلى تقليص تكاليف الاستيراد، خصوصًا للمواد الغذائية والدوائية، مما ينعكس على انخفاض أسعار السلع في الأسواق المحلية، ويخفف من الأعباء المعيشية على المواطنين

- تحسن القدرة الشرائية للمواطنين مع ضبط التضخم وتراجع أسعار السلع، يُتوقع أن تتحسن القدرة الشرائية تدريجياً، خصوصاً في المناطق التي تشهد انتظامًا في صرف الرواتب، وتوسعاً في الخدمات البنكية

- زيادة حجم الودائع البنكية مما سيؤدي الى استقرار الأسعار وسعر الصرف سيشجع المواطنين على إعادة الثقة في النظام المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع، وتوسيع قاعدة العملاء، وتحفيز الشمول المالي
- ان انخفاض تقلبات السوق وتحسن بيئة الأسعار سيخلق مناخًا أكثر جاذبية للاستثمار، ويحفز الاستثمار المحلي وخصوصاً في القطاعات التجارية والخدمية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويُفعّل دور البنوك في تمويل المشاريع

- ان تفعيل دور اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات وحصر استيراد السلع الأساسية على البنوك التجارية، ودراسة طلبات التجار وفق ضوابط واضحة، يُتوقع أن تُسهم اللجنة في تقليص المضاربات، وتحسين انسياب السلع، ورفع مستوى الشفافية والرقابة على حركة الاستيراد، بما يعزز استقرار السوق ويُسهم في حماية العملة الوطنية

◄ رابعاً: أبرز التحديات البنكية الراهنة:

- ضعف الثقة المجتمعية في المؤسسات المصرفية الرسمية
- انتشار التعاملات النقدية خارج الإطار البنكي
- تداخل السياسات المالية والنقدية دون تنسيق فعّال
- محدودية أدوات التدخل الفني للبنك المركزي في ظل الانقسام المؤسسي
- ضعف التشريعات البنكية وعدم اكتمال الإطار القانوني للرقابة المصرفية

- الحاجة إلى تطوير قطاع الرقابة في البنك المركزي بما يواكب التحديات البنكية المعقدة، من خلال تحديث أنظمة الرقابة، وتوسيع قدرات التحليل المالي، وتبني أدوات رقابة استباقية تُمكّن البنك من ضبط الأداء البنكي وفق المعايير الدولية
- ضرورة تأهيل الكوادر الفنية في قطاع الرقابة عبر برامج تدريبية مستدامة، تركز على بناء المهارات التحليلية، وتعزيز فهم السياسات النقدية، وتطبيق أدوات الامتثال البنكي الحديثة، بما يضمن جاهزية القطاع الرقابي لمواجهة المتغيرات المحلية والدولية

◄ خامساً: مقترحات عملية لتعزيز الإصلاح البنكي

- توسيع نطاق توحيد الإيرادات وربطها إلكترونيًا بالبنك المركزي لضمان الشفافية
- تعزيز استقلالية البنك المركزي وتحديث التشريعات البنكية بما ينسجم مع المعايير الدولية
- إطلاق حملات تثقيف مالي لإعادة بناء الثقة المجتمعية في النظام المصرفي
- تطوير البنية التحتية الرقمية للبنوك وتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني
- إنشاء وحدة رقابة مالية مستقلة لمتابعة أداء البنوك التجارية وضمان الامتثال

◄ خاتمة:

تشير الإصلاحات الحكومية في المحافظات المحررة إلى تحسن تدريجي في إدارة السيولة، وتفعيل أدوات السياسة النقدية، وتعزيز التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي، مما انعكس إيجابًا على استقرار السوق وثقة المجتمع البنكي. ورغم استمرار التحديات البنيوية، مثل ضعف الرقابة البنكية وتداخل السياسات، فإن تفعيل اللجنة الوطنية لتنظيم الواردات يمثل خطوة مؤسسية واعدة نحو ضبط السوق وتعزيز الشفافية

يتطلب استكمال هذا المسار إصلاحًا هيكليًا في البنك المركزي، وتحديث التشريعات، وتأهيل الكوادر الفنية، بما يضمن بناء قطاع بنكي قادر على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الشمول المالي ضمن إطار مؤسسي خاضع للمساءلة

القوة الشرائية بدلاً من خفض سعر الصرف

(كيف يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال إدارة سعر الصرف؟)

■ امير ردفان عبدالله
مختص في بنك التسليف التعاوني

منذ اندلاع الحرب، شهد الريال اليمني تقلبات حادة، حيث تعاقبت جولات من الهبوط والتعافي المؤقت. وفي كل موجة انخفاض، كانت تظهر أصوات تبشر بتحسّن أوضاع المواطنين. غير أن هذه التحسينات كانت في الغالب محدودة ومؤقتة، بينما تحقق المضاربون والناهبون مكاسب كبيرة من خلال استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، ثم ما يلبث الوضع أن يعود إلى انهيار جديد بوتيرة أشد

لا ينبغي النظر إلى سعر الصرف كأداة وحيدة لتحسين الوضع المعيشي والاقتصادي. بل إن التركيز على تعزيز القوة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود، قد يكون الخيار الأنسب لتحقيق العدالة الاقتصادية، خصوصًا في ظل حكومة تعتمد بشكل رئيسي على مصادر نقد أجنبي مثل المساعدات والمنح الخارجية، أو إيرادات تصدير النفط

فيما يلي نستعرض تأثير كل من خفض سعر الصرف وتثبيته، مع تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما:

أولًا: عند خفض سعر الصرف

عند انخفاض سعر الصرف، تبدو الفائدة ظاهريًا عامة، لكنها في الحقيقة نسبية وغير متكافئة. إذ أن المستفيد الأكبر يكون من يملك كميات أكبر من الريال اليمني. بينما الموظفون وأصحاب الدخول الثابتة لا يحصلون سوى على تحسن طفيف:

• على سبيل المثال، إذا كان متوسط راتب الموظف 150,000 ريال (أي ما يعادل 200 ريال سعودي بسعر صرف 750)، فإن انخفاض السعر إلى 500 يرفع دخله إلى 300 ريال سعودي، أي زيادة بمقدار 100 ريال فقط

• أما المسؤول الذي يتقاضى 1,500,000 ريال (حوالي 2000 ريال سعودي بسعر ٧٥٠)، فسيحصل بعد الخفض إلى 500 على ما يعادل 3000ريال سعودي، بزيادة 1000ريال سعودي وهي عشرة أضعاف ما حصل عليه الموظف البسيط الذي يمثل السواد الاعظم من السكان .

وهكذا فإن الفجوة تتسع لصالح أصحاب الدخول العالية أو غير الرسمية، مثل:

• القادة العسكريين الذين يستقطعون مبالغ دون توريدها إلى البنك المركزي تصل الخصومات على بعض الجنود الى ٢٠ أو ٣٠ الف تصل في مجموعها إلى ٦٠ مليون ريال في

لـواء واخـد مايعنـي انـه قـادر علـى شـراء ١٢٠ الـف سـعودي بـدلا مـن ١٨٠الف بزيادة تصل ٤٠ الف سعودي هـذه الزيـادة تمثـل كل الزيـادات التـي سـيحصل عليهـا موظفيـن وزارة أو مكتـب مجتمعيـن أي حوالـي بمجموعـة زيـادة ٤٠٠ موظـف إذ ان كل موظـف سـيحصل علـى ١٠٠ زيـادة فـي راتبـة فقـط كمـا عرفنـا مسـبقا .

• ايضـا الجهـات التـي تحصـل علـى جبايـات غيـر قانونيـة قـد تصـل إلـى 150 مليـون ريال شـهريًا (علـى سـبيل المثـال)تتزايـد قدرتهـا بشـكل اقـوى فابـدلا مـن ٢٠٠ الـف بسـعر ٧٥٠ سـتحصل علـى ٣٠٠ الـف بسـعر ٥٠٠ أي بزيـادة ١٠٠ الـف سـعودي .

• شـبكات غسـيل الأمـوال التـي تـزداد قدرتهـا علـى تحويـل الريـال إلـى عملـة صعبـة، ممـا يسـرّع اسـتنزاف الاحتياطـات الأجنبيـة دون أي تحسـن فـي الإنتـاج الحقيقـي

، فمثلا

ففـي نهايـة عـام ٢٠٢٠ ارتفـع مـن ٢٠٠ ليصـل إلـى ٢٤٥ ثـم هبـط إلـى ١٧٠ عنـد توقيـع اتفاقيـة الريـاض لكـن الارتفـاع عـاد سـريعا ليصـل ال. ٢٥٠ ريال خلال السـته الاشـهر الأولـى مـن عـام ٢٠٢١م ثـم وصـل إلـى ٤٥٠ فـي نهايـة العـام نفسـة

ثـم عبـط فـي نهايـة ٢٠٢١ وبدايـة ٢٠٢٢ إلـى ٢٠٠ مـع تغييـر محافـظ البنـك المركـزي وتقديـم وديعـة ليسـتقر بيـن ٢٧٠ إلـى ٣٣٠ إلـى نصـف ٢٠٢٣م ثـم عـاد لينهـار الـى٤٠٠ فـي نهايـة ٢٠٢٣م ثـم فـي ٢٠٢٤ وصـل ال٥٤٠ ومنـذ بدايـة ال ٢٠٢٥ إلـى الآن وصـل ٧٥٠

الملاحـظ انـه بعـد كل جولـة هبـوط يعـود إلـى نقطـة البدايـة خلال أشـهر وبشـكل أسـرع فـخلال ٢٠٢٤م فقـط فقـد الريـال حوالـي ٣٥% مـن قيمتـه وفـي خلال النصـف الاول مـن ٢٠٢٥م فقـد الريـال اليمنـي ٣٩% مـن قيمتـه خلال سـته أشـهر فقـط مـن هـذا العـام .

ثانيًا: عند تثبيت سعر الصرف

تثبيـت السـعر عنـد مسـتوى مرتفـع مثـل 750، يمكـن أن يكـون أكثـر فائـدة للدولـة، طالمـا أن مواردهـا تأتـي بالنقـد الأجنبـي. فعنـد بيـع العـملات الصعبـة بسـعر صـرف مرتفـع، تحصـل الحكومـة علـى كميـة أكبـر مـن الريـال، ممـا يمكّنهـا مـن تغطيـة التزاماتهـا الماليـة المحليـة مقابـل صـرف كميـة أقـل مـن الاحتياطـات

إذا اسـتُخدمت هـذه الوفـورات فـي تعزيـز القـوة الشـرائية للموظفيـن الملتزميـن، وتوجيـه الزيـادات لصالـح الفئـات ذات الدخـل المنخفـض، فـإن ذلـك سـيحقق عدالـة اقتصاديـة ويحفّـز قطاعـات حيويـة مثـل:

- التعليم (التربية والجامعات)
- القضاء
- الصحة

هـذا التوجـه لا يحسّـن فقـط أوضـاع الموظفيـن، بـل يسـهم فـي تحفيـز الطلـب علـى السـلع الأساسـية، التـي يمكـن أن يُنتـج بعضهـا محليًـا، وبالتالـي يبـدأ الاقتصـاد فـي التحـرك باتجـاه التعافـي، مـن خلال دورة إنتـاج ـ طلـب ـ اسـتهلاك متكاملـة

كيـف يمكـن الحفـاظ علـى سـعر صـرف مرتفـع؟

فـي ظـل وجـود مضاربيـن يسـعون لتحقيـق أربـاح مـن خلال بيـع العـملات الأجنبيـة عنـد ارتفـاع السـعر، وشـراءها عنـد انخفاضـه، فـإن الحفـاظ علـى اسـتقرار السـعر يتطلـب دورًا نشـطًا للبنـك المركـزي. ويشـمل ذلـك:

- البيـع المسـبق لكميـة كافيـة مـن الاحتياطـات قبـل أي خفـض متوقـع
- شـراء الفوائـض تدريجيًـا مـن السـوق بمجـرد حـدوث انخفـاض
- تقييـد اسـتخدام الأرصـدة الجاريـة لـدى البنـوك وشـركات الصرافـة، عبـر تحديـد نسـب محـددة للاسـتخدام اليومـي

بهـذه الطريقـة، يمكـن للبنـك المركـزي إعـادة ضبـط العـرض والطلـب بمـا يضمـن سـعرًا توازنيًـا ومسـتقرًا، ويقلـل مـن فـرص المضاربـة العشـوائية

اخيراً:

إننـا فـي دولـة تقـع فـي اسـفل مؤشـرات النزاهـة وتنتشـر بهـا الأنشـطة الغيـر مشـروعة بشـكل كبيـر جـدا فـإن قدرتهـا علـى اسـتنزاف الاحتياطـات الأجنبيـة سـتزيد بشـكل اقـوى مايعنـي زيـادة اسـتيراد مـواد غيـر مشـروعة وتعاظـم هـذه الأنشـطة علـى حسـاب تحسـن نسـبي فـي الاقتصـاد الحقيقـي وهـذا مـا يجعـل أن بعـد كل مـرة هبـوط تزايـد حـدة وسـرعه الانهيـار فـي قيمـة الريـال دونمـا أثـر يذكـر علـى معيشـة المواطـن

التوصيات الاستراتيجية لتحقيق التعافي والنمو الاقتصادي في اليمن

■ د. عيسى ابو حليقه
خبير اقتصادي

❖ مقدمة:

يعاني الاقتصاد اليمني منذ عام 2015 من ركود اقتصادي وتضخم وزياده حاده في معدلات الفقر والبطاله ونقص التغذيه بالاضافة الى سوؤء المعيشة وعدم توفي رالخدمات الاساسية مثل الكهرباء والماء خاصة في المناطق التي تخضع لسلطة الشرعيه . كما توقفت صرف الرواتب للموظفين العاملين في القطاع العام الحكومي منذ عام 2015 في المناطق التي تخضع لسلطة الحوثيين . بالاضافة الى ارتفاع الاسعار وارتفاع مستويات التضخم بشكل كبير وتوقف الكثير من المصانع واغلاق الكثير من الشركات وهجرة رؤوس الاموال المحليه الى الخليج وخاصة السعودية وسلطنة عمان وكذلك دول اقليمية اخرى منها مصر والاردن وجيبوتي

وفقا لأحدث إصدار من تقرير المرصد الاقتصادي لليمن الصادر عن البنك الدولي، فإن الاقتصاد اليمني يواصل مواجهة ضغوط كبيرة. فاستمرار الصراع والتجزؤ المؤسسي، إلى جانب تراجع الدعم الخارجي، يساهم في تفاقم الأزمة التي طال أمدها في البلاد. خلص إصدار ربيع 2025 من التقرير الصادر بعنوان "الهشاشة المستمرة وسط تزايد المخاطر" إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انخفض بنسبة 58% منذ عام 2015. في الوقت نفسه، تجاوز التضخم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً نسبة 30% في عام 2024. شهد الريال اليمني انخفاضًا ملحوظًا في قيمته مقابل الدولار الأمريكي، حيث تراجع من 1,540 ريال إلى 2,065 ريال على مدار العام. هذا الانخفاض أدى إلى مزيد من تآكل القوة الشرائية للأسر في اليمن

كما اشارت دينا أبو غيدة، مديرة مكتب مجموعة البنك الدولي في اليمن: "إن الاقتصاد اليمني يعاني من التجزؤ والهشاشة، ومع ذلك، فإن إمكانية التعافي لا تزال حقيقية." وأضافت أبو غيدة: "مع الضرورة البالغة للسلام من أجل تحقيق التعافي على المدى الطويل، فمن الممكن اتخاذ خطوات فورية مثل دعم المؤسسات المحلية وحماية الخدمات الأساسية لتخفيف الضغوط الاقتصادية على اليمنيين في الوقت الحالي."

❖ التحركات الدولية لتحقيق التعافي والنمو الاقتصادي

شهدت العاصمه اليمنية المؤقته عدن خلال الاشهر القليله الماضية تطورات على المستوى السياسي والاقتصادي حيث شهدت لقاءات مكثفه ومتواصله بين البنك المركزي وخبراء من البنك الدولي ووزارة الخزانه الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي بهدف تحقيق التعافي الاقتصادي والنمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين خاصة في المناطق التي تخضع لسيطرة الشرعيه. كما شهدت العاصمه السعوديه الرياض الاسبوع الماضي اجتماعات بين المدراء التنفيذيين في البنوك اليمنية مع ممثلين من وزارة الخزانة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي

البنك الدولي يقدم تمويل ودعم لتطوير البنية التحتيه للبنك المركزي عدن

مشروع تطوير البنية التحتيه والشمول المالي للاسوق المالية في اليمن

حصل البنك المركزي اليمني عدن على تمويل يقدر بنحو 20 مليون دولار امريكي بهدف تطوير أنظمة المدفوعات الرقمية، بما في ذلك نظام الدفع السريع ونظام التسويات الإجمالية اللحظية، هذا بالإضافة إلى تعزيز التشغيل البيني فيما بين المؤسسات المالية، وتدعيم الامتثال للوائح وضوابط مكافحة غسيل الأموال، وتوسيع نقاط الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات.

كما سيساعد المشروع أيضاً في رقمنة التحويلات النقدية والمدفوعات الحكومية والتحويلات المالية، وتطوير البنية التحتية للبنك وتفعيل دور الرقابة المالية وتطوير بنية المدفوعات الالكترونية الدولية وبناء نظام ائتماني لحفظ بيانات العملاء وحماية المؤسسات المالية من تعثر العملاء ومخاطر الائتمان وغيرها

بداية تعافي الريال اليمني

شهد بداية شهر اغسطس تعافي تدريبي للريال اليمني مقارنة بالعملات الاجنبية الاخرى خاصة الريال السعودي والدولار الامريكي وذلك نتيجة لمجموعه من الاجراءات التي قام بها البنك المركزي عدن ومنها الاتي:

تشكيل لجنة الاستيراد :

يعتبر تشكيل لجنة الاستيراد خطوة مهمه جدا في تنظيم عمليات الاستيراد والمضاربه بالعملات الاجنبية والتي ستلعب دورا مهما في تنظيم عمليات المضاربه بالعملات الاجنبية وقد تحقق 20% من اجمالي تعافي الريال اليمني

ضبط شركات الصرافه

قام البنك المركزي عدن خلال الايام الماضية وحتى كتابة هذا المقال بضبط وتوقيف شركات الصرافه المحليه المخالفه للقوانين والتعليمات الصادره عن البنك المركزي

تحديد سقوف للمضاربه

قام البنك المركزي باصدار تعميم يحدد سقوف المضاربة ، البيع والشراء وهذا لعب دورا كبيرا في انخفاض سعر الصرف. ويحتاج الى رقابه ومتابعه بشكل مستمر ويومي

- التنسيق بين المجلس الرئاسي والبنك المركزي ورئاسة الوزراء وزارة الماليه ووزارة التجاره والصناعه والجهات الامنية. هناك تنسيق بشكل كبير بين الجهات المذكوره اعلاه من اجل تحقيق التعافي الاقتصادي

- توريد جميع ايرادات الجهات الحكومية الى حسابات البنك المركزي

قام البنك المركزي بالتنسيق مع رئاسة الوزراء والمجلس الرئاسي بالضغط على الجهات الحكومية لتوريد الايرادات الى حسابات البنك المركزي وهذا قد يخلق قوة للعمله المحليه ونمو الناتج المحلي

❖ التوصيات الاستراتيجيه لتحقيق التعافي الاقتصادي

- تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوحيد الحكومه وتوحيد البنك المركزي (هذا يتم من خلال خارطة الطريق نحو سلام عادل وشامل)

وجود خطة استراتيجية ورؤية اقتصاديه وتنموية للدوله على مستوى كافة القطاعات الاقتصاديه والتنموية الواعده في الوطن

- تحديد البنوك وشركات الصرافه التي تغطي احتياجات المستوردين من العملات الاجنبية

- يجب على البنك المركزي عدن تحديد البنوك وشركات الصرافه التي تغطي احتياجات المستوردين من العملات الاجنبية لتغطية ودفع فواتير

الاستيراد حسب الاسقف التي يحددها البنك المركزي عدن

- تحديد السلع الاساسيه وفقا للاولويات: يجب على لجنة الاستيراد البدء في تنفيذ وتحديد اولويات السلع المستورده وتحديد الجهات (البنوك وشركات الصرافه) التي تغطي تكاليف الاستيراد... بشرط ان يكون استيراد السلع للمناطق التي تخضع لحكومة الشرعيه ويتم ايصال البضائع المستورده الى ميناء عدن او احد الموانيء الخاضعه لرقابة واشراف حكومة الشرعيه
- صرف رواتب الموظفين في جميع جهات الدوله بالريال اليمني وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب على العملات الاجنبية وتحقيق قوة شرائية فعليه للريال اليمني
- الاستفاده من الدعم الدولي والمانحيين الدوليين لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصاديه في القطاعات الاقتصاديه الواعده (القطاع الزراعي – قطاع الطاقه الخضراء المستدامه – القطاع السمكي – قطاع الصادرات اليمنيه – العسل – السياحه -الخ)
- اعداد الموازنه التقديرية للدوله وزيادة ايرادات الدوله ومحاربة الفساد وتحقيق الاصلاح المالي والاداري وترشيد النفقات
- عمل مؤتمر للاستثمار وتوفير بيئة استثمار جذابه ومنح امتيازات للمستثمرين اليمنين للاستثمار في القطاعات الاقتصاديه الواعده (القطاع الزراعي – قطاع الطاقه الخضراء المستدامه – القطاع السمكي – قطاع الصادرات اليمنيه – العسل – النفط والغاز – السياحه -الخ)
- تشجيع المنتجات والصادرات اليمنية وتنظيم عمليات التصدير وفقا للمعايير الدوليه وتصدير المنتجات اليمنية الى الاسواق الخليجية والافريقية والدوليه
- الاهتمام بالسياحه وتطوير الجزر اليمنية وجذب الاستثمارات المحليه والاقليمية والدولية للاستثمار في الجزر اليمنية وتاهيليها وفقا للجزر السياحيه الاقليميه والدوليه (مستقبلا)
- اعادة تشغيل الموانيء والمطارات وتطويرها باجهزة حديثه ومتطورة وربطها بالموانيء والمطارات الاقليمية والدولية تدريجيا
- دعم البنوك والتحول نحو الاقتصاد الرسمي والتنمية الاقتصاديه وجذب مدخرات العملاء افراد وشركات
- ايقاف فتح حسابات الافراد والشركات والتجار في جميع شركات الصرافه والتحول نحو الاقتصاد الرسمي واعادة ثقة العملاء في البنوك والقطاع المصرفي الرسمي
- منح رجال الاعمال اليمنيين وشركات الصرافه امتيازات للاستثمار في القطاعات الاقتصاديه الواعده والتحول نحو الاستثمار في مجال التنمية الاقتصاديه في الوطن
- منح امتيازات من قبل البنك المركزي لجميع البنوك بما فيها بنوك التمويل الاصغر والبنوك الاسلاميه والتجاريه. بهدف جذب مدخرات العملاء توظيفها في دعم المنشئات الصغيرة والاصغر والمتوسطه
- دعم البنك المركزي عدن بوديعه تغطي رواتب الموظفين وكذلك فاتورة الاستيراد للسلع الاساسية لمدة لا تقل ما بين 3-6 اشهر حتى يستعيد الريال اليمني بريقه ويتعافي تدريجيا بدون حدوث اي صعود مفاجيء مما قد يؤدي الى فقدان ثقة الناس بالريال اليمني حسب ما هو موجود حاليا

❖ الخلاصة:

يعاني الاقتصاد اليمني منذ عام 2015 من ركود اقتصادي وتضخم وزياده حاده في معدلات الفقر والبطاله ونقص التغذيه ناهيك عن اخفاض ايرادات الدوله وعدم قدرتها على صرف رواتب الموظفين خاصه في المناطق التي تخضع لسلطة الحوثيين . يحتاج البنك المركزي الى دعم دولي في مجال البنية التحتية بهدف تطوير أنظمة المدفوعات الرقمية، بما في ذلك نظام الدفع السريع ونظام التسويات الإجمالية اللحظية، هذا بالإضافة إلى تعزيز التشغيل البيني فيما بين المؤسسات المالية، وتدعيم الامتثال للوائح وضوابط مكافحة غسيل الأموال وغيرها. يحتاج الريال اليمني بشكل خاص والاقتصاد اليمني بشكل عام الى تنفيذ مجموعه من الاجراءات والاصلاحات المالية والاداريه بشكل مستمر من اجل تحقيق التعافي والنمو الاقتصادي .

ان تحقيق التعافي للريال اليمني والاقتصاد اليمني مسؤولية الجميع بما فيها الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المصرفي ومنظمات المجتمع المدني وجهود ودعم المانحيين الدوليين وكذلك محاربة الفساد وتنفيذ خطة الاصلاح المالي والاداري

الأزمات والواقع.. ملامح المشهد الاقتصادي في اليمن

■ نبيل حسن الفقيه
خبير اقتصادي

في الأسواق اليمنية اليوم، تتجسد الأزمة الاقتصادية بأوضح صورها، التضخم يتسارع، والأسعار تقفز بلا توقف، والقوة الشرائية تنهار. وحين يذهب المواطن إلى السوق يكتشف أن راتبه يتبخر أمام الغلاء، ولم يعد يكفي لإطعام أسرته. العملة تتهاوى، فيما تتحكم شبكات الصرافين والتجار بمصير الاقتصاد بعيداً عن أي ضابط، لتتحول الأزمة من مجرد معاناة معيشية إلى تهديد وجودي يطال الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي معاً

المشهد يزداد وضوحاً مع كل هزة في سعر الصرف أو نقص في المعروض من النقد الأجنبي، حيث تشهد الأسواق تضخماً غذائياً متسارعاً. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسب تفوق قدرة الأسر ذات الدخل المحدود، ما أدى إلى تدهور حاد في القوة الشرائية

لقد غابت الحكومة طويلاً عن المشهد وكأن الأمر لا يعنيها. واليوم ربما استشعرت الخطر وحجم الغضب الشعبي، وربما أدركت أن تجاهل المعاناة يفتح الباب لانفجار لا يمكن ضبطه وغضب متصاعد، فالجوع أصبح الرفيق اليومي لآلاف الأسر. ومن هنا يبرز السؤال الجوهري: هل ما قامت به الحكومة يمثل سياسة اقتصادية حقيقية، أم مجرد إدارة للمضاربة تحكمها المصالح والنفوذ؟

تشير تقارير برنامج الأغذية العالمي إلى أن نسبة كبيرة من الأسر في مختلف مناطق اليمن عاجزة عن تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية. ففي يوليو 2025 ارتفع سعر الصرف إلى نحو 2900 ريال للدولار، وتضاعفت أسعار المواد الغذائية، ما أدى إلى تآكل سريع في القدرة الشرائية للأسر. ومع تصاعد معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى مستويات غير مسبوقة، بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات حرجة، وتقلصت قدرات الأسر نتيجة ضعف الدخل. هذا الوضع دفع كثيراً من الأسر إلى اتخاذ خيارات قسرية للبقاء، مثل تقليص عدد الوجبات أو الاعتماد على غذاء أقل جودة، وهو ما يعكس بوضوح الصورة المركبة للانهيار الاقتصادي والإنساني المتداخل في اليمن

ورغم أن معالجة الأوضاع الاقتصادية لم تكن ضمن أولويات الحكومات المتعاقبة، فإن تفاقم التضخم وتدهور أسعار الصرف واتساع رقعة انعدام الأمن الغذائي جعلت الأزمة تفرض نفسها كأولوية لا يمكن تجاهلها

لم يكن حتى أكثر المتفائلين يتوقع أن تبادر الحكومة الشرعية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لوقف مسار التدهور الاقتصادي. غير أن الإجراءات التي أعلنها رئيس الحكومة، سالم بن بريك، مثلت تحولاً لافتاً في المقاربة الرسمية، إذ أعادت قدراً من الثقة إلى المشهد الاقتصادي، وفتحت نقاشاً جدياً حول مدى إمكانية استعادة الاستقرار النقدي والمالي، ولو بشكل تدريجي، إذا ما ترافقت مع إرادة سياسية وإصلاحات أعمق تعالج جذور الأزمة

خلال الشهرين الماضيين اتخذت الحكومة في عدن سلسلة من القرارات الاقتصادية البارزة. فقد أقر مجلس الوزراء حظر التعامل بالعملات الأجنبية في الرسوم والمعاملات والخدمات داخل المناطق المحررة، وكلف الوزارات والنيابات والسلطات المحلية بتنفيذ القرار بقوة القانون. كما فعّلت "اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات" وربطتها بالبنك المركزي في عدن مع اعتماد سعر صرف إرشادي للدولار. وبالتوازي، بدأ البنك المركزي بتغطية طلبات البنوك لفتح الاعتمادات عند 1632 ريالاً للدولار و428 ريالاً للريال السعودي. هذه الإجراءات أوقفت مؤقتاً الانهيار الكبير للعملة، بعد أن لامس الريال حاجز 2900 للدولار منتصف يوليو، قبل أن يتراجع إلى مستوى 1632.

كما أقدم البنك المركزي في عدن على خطوات إضافية لافتة، شملت إغلاق عدد كبير من محلات الصرافة المخالفة وسحب تراخيص أخرى في محاولة للحد من المضاربة والسيطرة على السوق. وألزم البنوك التجارية بنقل مقراتها الرئيسية إلى عدن ليخضعها لإشرافه المباشر ويعزز من سلطته المؤسسية. هذه الخطوات عززت موقع البنك وأظهرت إرادة للسيطرة على نظام مالي منفلت، لكنها تظل حتى الآن ذات أثر قصير المدى، إذ لم تعالج جذور الأزمة المتمثلة في غياب سياسة نقدية مستقلة، وضعف الاحتياطيات من النقد الأجنبي، واستمرار العجز المالي

مع تبني الحكومة والبنك المركزي إجراءات لمراقبة السوق وإلزام المستوردين بخفض الأسعار بالتوازي مع تراجع سعر الصرف، ظل أثر هذه الخطوات محدوداً. فالتجار والمستوردون غالباً ما يتذرعون بوجود مخزون قديم جرى استيراده بسعر صرف مرتفع، أو يتعمدون الإبقاء على مستويات الأسعار لتحقيق مكاسب إضافية. والنتيجة أن تحسن العملة لم ينعكس بشكل ملموس على أسعار الغذاء والسلع الأساسية، مما أبقى التضخم مرتفعاً وأبقى القوة الشرائية في حالة تدهور مستمر. وهذا يكشف الحاجة إلى آليات تنفيذية أكثر صرامة لضبط السوق، وربط مباشر بين سعر الصرف الرسمي وسقف الأسعار في الأسواق

وفي السياق ذاته، فإن قرار الحكومة والبنك المركزي بإلزام جميع الجهات الحكومية بإغلاق حساباتها لدى البنوك التجارية ومحال الصرافة، وتوريد كافة الموارد العامة إلى حسابات الحكومة في البنك المركزي، يُعد من أهم القرارات الإصلاحية. فهو يساعد على توحيد قنوات التحصيل، وضبط التدفقات النقدية، والحد من النفوذ المتشعب للبنوك والصرافين. القرار يمثل خطوة إصلاحية مهمة تُحسب لرئيس الحكومة ومحافظ البنك المركزي، لكن نجاحه يظل مرهوناً بقدرة البنك على فرض الانضباط، خاصة أن تجارب السنوات الماضية أظهرت فشلاً في التنفيذ بسبب رفض مؤسسات حكومية تحويل مواردها تحت ضغوط قوى نافذة أو بسبب مصالح مرتبطة بالبنوك التجارية وشبكات الصرافة

علاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل أن الحوثيين يسيطرون على معظم البنوك التجارية، ما يحد من قدرة البنك المركزي في عدن على فرض القرار عملياً في مناطق سيطرتهم. كما أن قوى محلية في عدن والمناطق المحررة تملك نفوذاً مباشراً على الإيرادات الجمركية والضريبية، وهو ما قد يخلق مقاومة ضمنية ضد تحويل الموارد بالكامل إلى البنك المركزي. يضاف إلى ذلك شركات الصرافة، التي تُعد المستفيد الأكبر من الفوضى النقدية وتمتلك شبكة نفوذ يصعب تجاوزها من دون دعم سياسي وأمني واضح

وبالتالي، فإن القرار سيصطدم بمصالح متشابكة؛ فالبنوك لا ترغب في فقدان ودائع ضخمة، والقوى المحلية تسعى للإبقاء على مواردها تحت سيطرتها، والصرافون يفضلون استمرار التعامل المباشر مع المؤسسات الحكومية.

كل ذلك يجعل القرار خطوة سياسية بقدر ما هو مالية. وإذا حصل القرار على دعم سياسي صارم من المجلس الرئاسي والحكومة، مع رقابة قانونية وإشراف مباشر من رئيس الحكومة، فقد يحقق أهدافه. أما إذا غاب الغطاء السياسي أو جرى التساهل مع مراكز النفوذ، فسيبقى القرار حبراً على ورق، وستستمر حالة تشتت الموارد، ما يضعف قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية بفاعلية

وعلى الرغم من التعافي المؤقت الذي شهده الريال خلال الأسابيع الأخيرة، فإن الصورة الكلية لا تزال أكثر هشاشة وتعقيداً. فالسوق المالية تُدار إلى حد كبير بالمصالح الخاصة، بعيداً عن منطق السياسة النقدية السليمة. إذ يستمر الإصدار النقدي دون سقوف واضحة، ويظل السحب على المكشوف الوسيلة السائدة لتغطية العجز، في ظل غياب الرقابة والشفافية والمساءلة. كما تتراجع ثقة المستثمرين المحليين والخارجيين، وتتقلص تدفقات العملات الأجنبية، في حين تغيب أدوات التحوط الفعالة ويضعف النظام المصرفي عن امتصاص الصدمات. هذه العوامل مجتمعة تترك العملة والاقتصاد عرضة لموجات تقلب حادة عند أي ضغط داخلي أو خارجي

إن نجاح مختلف القرارات والتدابير الإدارية يظل مشروطاً بعاملين رئيسيين: الإرادة السياسية للاستمرار في تنفيذ الإصلاحات، وتوفر موارد كافية من النقد الأجنبي لتمويل الواردات. ومن دون هذين العاملين، سيبقى أثر الإجراءات محدوداً، وسيظل الاستقرار الراهن للعملة مجرد هدنة مؤقتة أمام موجات جديدة من التدهور. وهنا يبرز السؤال: ما السيناريوهات المحتملة؟

❖ السيناريو الأول:
الاستقرار النسبي:

إذا واصلت اللجنة الوطنية تغطية طلبات الاستيراد، وتمكن البنك المركزي من توفير عملة صعبة كافية، قد يبقى الريال مستقراً في حدود 1600–1800 للدولار. هذا الاستقرار سيساهم في تخفيف التضخم جزئياً، لكنه يظل هشاً وقابلاً للاهتزاز عند أي صدمة مالية أو سياسية

❖ السيناريو الثاني:
التحسن المشروط:

في حال حصول الحكومة على دعم خارجي من الأشقاء في التحالف، وعودة تدريجية لعائدات النفط والغاز، يمكن أن ينخفض سعر الصرف إلى حدود 1500 للدولار. هذا التحسن قد يمنح الاقتصاد متنفساً مؤقتاً، لكنه لن يكون مستداماً ما لم تُعالج الاختلالات البنيوية في الإيرادات والرقابة المالية

❖ السيناريو الثالث:
التدهور المرجح:

إذا تعثرت آلية تمويل الواردات أو صعّد الحوثيون ضغوطهم على البنوك وشبكات الصرافة، قد يتراجع الريال مجدداً إلى مستويات تفوق 2000 للدولار. هذا السيناريو يعني موجة جديدة من التضخم وتآكلاً إضافياً في القوة الشرائية للأسر

في المحصلة، ما تحقق من استقرار في سعر الصرف يظل مؤقتاً وهشاً. فغياب عائدات النفط والغاز، واستمرار توقف الدعم الخارجي المنتظم يجبران البنك المركزي على الاكتفاء بإجراءات إدارية محدودة أقرب إلى إدارة المضاربة منها إلى سياسة نقدية متكاملة. انعكاسات هذا الوضع تبدو واضحة في تضخم أسعار الغذاء، واتساع رقعة الاحتجاجات في عدن وحضرموت بسبب أزمات الكهرباء والوقود، وتآكل القوة الشرائية للأسر. ومع غياب حلول جذرية تعالج منابع الإيرادات وتعزز السيادة على القرار الاقتصادي، فإن أي تحسن راهن لا يعدو كونه هدنة قصيرة قبل عودة دوامة الانهيار. وحتى لا تذهب الخطوات التي شرعت حكومة الأستاذ سالم بن بريك في تنفيذها أدراج الرياح، لابد من اعتماد وتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الإدارية الجادة، نوجزها فيما يلي:

أولاً: توفر الإرادة السياسية عبر إعلان رسمي يضع الإصلاح الإداري كأولوية وطنية، مع التزام المجلس الرئاسي والحكومة بدعم الأجهزة الرقابية دون تدخل

ثانياً: الشروع في إعادة هيكلة الجهاز الإداري بدمج الهيئات والمؤسسات المتداخلة وظيفياً، وإلغاء الكيانات التي تستنزف الموازنة، مع تحديد الصلاحيات بدقة لكل جهة

ثالثاً: إجراء مراجعة شاملة للكوادر في مؤسسات الدولة الإيرادية، مع إقصاء التعيينات القائمة على المحسوبية، واعتماد مبدأ الكفاءة والجدارة، وتطبيق نظام ترقية قائم على معايير مهنية شفافة

رابعاً: مكافحة الفساد من خلال إعادة تشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد، وتفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ووضع آليات واضحة لمحاسبة الفاسدين، ونشر تقارير دورية عن القضايا والإجراءات المتخذة

خامساً: اعتماد الشفافية والرقابة عبر الموازنة العامة للدولة، بما في ذلك الموازنة الصفرية كمرحلة تأسيسية، ونشرها في موقع رسمي متاح للجمهور، مع فرض الإفصاح الإلزامي عن العقود الحكومية والإنفاق العام، وتمكين المجتمع المدني من الرقابة المالية

سادساً: تبسيط الإجراءات بالتحول التدريجي إلى الحكومة الإلكترونية، وإلغاء المعاملات الورقية، واعتماد نظام شكاوى إلكتروني مباشر للحد من الرشوة، وتقليص المدد الزمنية لإنجاز الخدمات

سابعاً: إدارة الموارد بفعالية من خلال ضبط الإنفاق العام وخفض النفقات غير الضرورية، وتوجيه الموارد نحو التعليم والصحة والبنية التحتية، وإنشاء لجنة مستقلة لمراجعة العقود والمشتريات، وتفعيل لجان المناقصات والرقابة عليها

ثامناً: ربط الأداء بالنتائج عبر نظام تقييم سنوي لكل وزارة وهيئة ومؤسسة، وربط الأجور والحوافز بتحقيق أهداف واضحة، مع إقالة القيادات التي تفشل في تحقيق النتائج

اليمن اليوم أمام اختبار مصيري.. إما أن تتحول القرارات الاقتصادية إلى مشروع إصلاحي صارم، أو يبتلع الانهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة

فالاستقرار النقدي لن يصمد إذا بقيت الموارد مبعثرة، والقرارات بلا غطاء سياسي وأمني حاسم، خصوصاً أن القوى النافذة والبنوك والصرافين لن يتخلوا عن مصالحهم طوعاً. ولا بد من إرادة قادرة على تجاوز هذه القوى بالقانون والدعم الشعبي. فكل يوم تأخير يعني تضخماً أكبر، وفقراً أوسع، وتهديداً مباشراً لبقاء المجتمع

والخيار واضح: إما بناء دولة تفرض سلطتها على الاقتصاد، أو فوضى تفتح الطريق لانهيار شامل

الإنسان محور وهدف الإصلاحات الاقتصادية في اليمن

■ يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

ان الأولوية القصوى في الإصلاحات الاقتصادية في اليمن يجب أن تركز على تحسين حياة المواطن وتلبية احتياجاته الأساسية مثل توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والتعليم والصحة

تمر اليمن بأحد أصعب المراحل في تاريخها الحديث حيث تتشابك الأزمات الاقتصادية والإنسانية بشكل معقد مما يجعل عملية الإصلاح مهمة شاقة تتطلب رؤية واضحة وإرادة قوية. ومع ذلك فإن أي إصلاح اقتصادي لن يكون ذا معنى إذا لم يكن الإنسان في صلب اهتمامه فهو المحور والهدف الأساسي لأي تحول تنموي حقيقي

❖ الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن

تعاني البلاد من أزمة اقتصادية طاحنة تفاقمت بسبب سنوات من الصراع المسلح والانقسام السياسي والذي أدى إلى:

- انهيار العملة المحلية مما تسبب في ارتفاع كبير في أسعار السلع

الأساسية وزيادة تكلفة المعيشة

• توقف صادرات النفط والغاز من محافظات شبوة وحضرموت منذ أكتوبر 2022 بسبب هجمات سلطات الحوثي على الموانئ مما أفقد الدولة مصدراً رئيسياً للإيرادات

• قيام سلطات الامر الواقع في صنعاء بإصدار عملة نقدية جديدة بشكل منفرد مما عمق الانقسام النقدي وعقد الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إلى جانب الأزمة الاقتصادية تواجه اليمن واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم ولعل اهم ملامحها:

• انعدام الأمن الغذائي: حيث يعاني أكثر من 17 مليون شخص من الجوع الحاد وهو ما يقارب نصف سكان البلاد بينما يؤثر سوء التغذية على 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة و2.3 مليون طفل دون سن الخامسة

• انهيار الخدمات الأساسية: يعاني القطاع الصحي من شبه الانهيار، حيث يهدد نقص التمويل بإغلاق 771 مرفقاً صحياً، مما يحرم 6.9 مليون شخص من الخدمات الصحية المنقذة للحياة

• تدهور التعليم: هناك 3.2 مليون طفل خارج المدرسة بينما يعاني أولئك الذين يذهبون إلى المدرسة من نقص الفصول الدراسية والمدرسين المؤهلين اضافة الى اضراب المعلمين عن العمل بسبب عدم كفاية او / وعدم انتظام دفع الاجور

• تراجع المساعدات الدولية: زادت الأزمة الإنسانية سوءاً بسبب انخفاض الدعم الدولي حيث تم تقليص تمويل الأمم المتحدة فقد خفضت الأمم المتحدة خطتها الإنسانية للعام 2025 إلى 2.5 مليار دولار تستهدف 10.5 مليون شخص، مقارنة بـ 4 مليارات دولار في عام 2019. وتم تعليق المساعدات الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وقد أثر تعليق أو تقليص تمويلها سلباً على القدرة الإنسانية في اليمن

❖ ضرورة الإصلاحات الاقتصادية للحكومة الشرعية:

في مواجهة هذه التحديات تبذل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً جهوداً حثيثة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية. وقد جاءت هذه الإصلاحات بدرجة اساسية استجابة للأوضاع الداخلية المتدهورة ويجب ان تنبثق من حاجة وطنية ماسه بعيدا عن اي ضغوط إقليمية او دولية

في البدء ركزت الحكومة على استقرار سعر الصرف وتحسين إدارة السياسة النقدية والتي قادها بجدارة البنك المركزي اليمني عبر اتخاذ اجراءات ركزت على تحسين سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية من خلال مكافحة المضاربة في سوق الصرف حيث اتخذ البنك المركزي في عدن إجراءات صارمة ضد المضاربة في سوق الصرف ادى لسحب تراخيص بعض شركات الصرافة.

تسعى الحكومة الى توحيد الإيرادات العامة من خلال العمل على ربط إيرادات الجهات الحكومية بالبنك المركزي بعد أن كانت تودع في حسابات خاصة في بنوك وشركات أهلية مما يسهم في زيادة الشفافية والرقابة المالية

نتيجة لذلك شهد الريال اليمني تحسناً ملحوظاً بنسبة قد تصل الى حوالي 50%.

تركز اجراءات الحكومة المعترف بها دوليا الى تفعيل تحصيل الموارد السيادية من ضرائب وجمارك وقطاع النفط، ومكافحة التهريب والتهرب الضريب وإيقاف الهدر المالي وتوجيه الإنفاق باتجاه القطاعات الإنتاجية والخدمية واجراءات مكملة وداعمة لجهود البنك المركزي

يجب ان ترافق تلك الاجراءات تفعيل الأجهزة الرقابية

❖ اهمية الشراكة مع القطاع الخاص والدعم الدولي لنجاح الإصلاحات

من متطلبات نجاح الاصلاحات:

• تمكين القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في المشاريع الكبرى وتحديدا في مجال التصنيع وتوفير فرص العمل

• كسب ثقة المانحين وبناء نموذج دولة فعال من خلال الشفافية في تنفيذ الإصلاحات

❖ الآثار الإيجابية الاولية للإصلاحات الاقتصادية المنفذة من الحكومة الشرعية في عدن:

رغم التحديات والصعوبات وقلة الامكانيات بدأت الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة الشرعية في عدن تؤتي ثمارها وإن كانت لا تزال في مراحلها الأولى واهمها:

• الاستقرار النسبي في سعر الصرف والذي قد يساعد في خفض تكلفة الاستيراد مما قد يساهم في تخفيف الضغط على الأسعار وان لم ينعكس ذلك بشكل كامل على أسعار السلع الأساسية بسبب غياب حرية السوق وضعف الرقابة الحكومية

• ساعدت الاصلاحات في تعزيز الثقة في العملة المحلية نوعا ما ولكن لا يزال هذا التحسن هشاً بسبب استمرار التحديات الهيكلية الاخرى

• من المأمول تحسين بيئة الأعمال والاستثمار وجذب الاستثمارات الدولية من خلال الدعم المتوقع من امريكا والسعودية

الإصلاحات الاقتصادية في عدن ستعزز ثقة المستثمرين الدوليين

• يتوقع تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص عبر تمكين القطاع الخاص من المشاركة في المشاريع الاستثمارية الكبرى

• من المتوقع ان تؤدي الاصلاحات في حال استمرارها الى إنعاش برامج

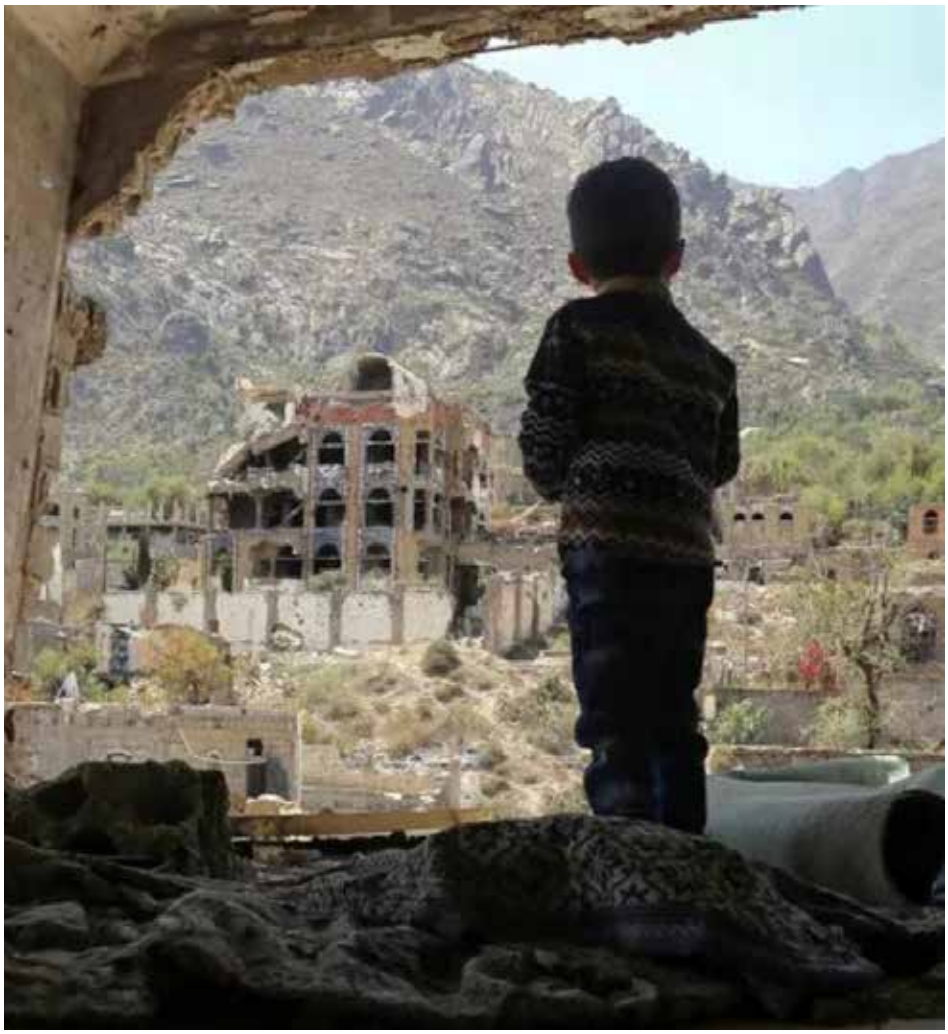

الحماية الاجتماعية تخطط الحكومة لاعتماد برامج حماية اجتماعية للتخفيف من آثار الإصلاحات على الفئات الضعيفة مثل رفع الاجور وتحسين الخدمات العامة

• قد تساعد الإصلاحات في توجيه مزيد من الموارد باتجاه القطاعات الخدمية مثل الصحة والتعليم والكهرباء والمياه

• تنفيذ الإصلاحات بجدية وشمول سوف يساعد في تعزيز شرعية الحكومة دوليا وزيادة فرص الدعم الإقليمي والدولي والاهتمام بالملف الاقتصادي والانساني في مفاوضات السلام كأولوية

❖ ختاما

فإن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يضع الإنسان في مركز اهتمامه. في الواقع فان المدخل الحقيقي لأي تحول اقتصادي يبدأ من الإنسان بجانب توفر الأموال أو الموارد اللازمة لنجاح الإصلاحات الاقتصادية وضرورة توفر الدعم الدولي لضمان عدم انهيار الاقتصاد والخدمات الأساسية وكذا ضرورة المشاركة الفعالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان أن تكون الإصلاحات شاملة وعادلة

ان جعل الإنسان محوراً وهدفاً للإصلاحات يمكن لليمن أن يخرج من دوامة الأزمات ويبني مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة

AL ROBAIN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة